

Distr.: General
18 July 2007
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال،
وامتثالاً للفقرة ٣ (ط) من قرار مجلس الأمن ١٧٢٤ (٢٠٠٦)، أتشرف بأن أحيل طيه تقرير
فريق الرصد المعني بالصومال (انظر الضميمة).

وترجو اللجنة ممتنة عرض هذه الرسالة وضميمتها على أعضاء مجلس الأمن
وإصدارها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دوميساني شادراك كومالو
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)
بشأن الصومال



الضميمة

رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) من أعضاء فريق الرصد المعني بالصومال

نتشرف بأن نحيل طيه تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وفقاً للفقرة ٣ (ط) من
قرار مجلس الأمن ١٧٢٤ (٢٠٠٦).

(توقيع) برونو شيمسكي
رئيس فريق الرصد المعني بالصومال
(توقيع) ملفين إ. هولت، الابن
(توقيع) هارجيت س. كيلبي
(توقيع) خويل سالك

تقرير فريق الرصد المعني بالصومال عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٢٤ (٢٠٠٦)

موجز

تتمثل مهمة فريق الرصد في متابعة المعلومات المتعلقة بانتهاكات حظر توريد الأسلحة والمسائل ذات الصلة في السياق العسكري والأمني، وتقديم تقرير عن ذلك. وتحقيقاً لتلك الغاية سلط الفريق الضوء على ما توصل إليه من نتائج خلال فترة ولايته الحالية، حيث أشار في الموجز الحالي إلى العوامل والتطورات الرئيسية، وقدم وصفاً أشمل لها في متن التقرير.

ومنذ التقرير الأخير المقدم من فريق الرصد المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (S/2006/913)، اتسمت الأحداث في المنطقة التي تضم بوجه خاص وسط وشمال الصومال، بالسيولة وصعوبة رصدها. وقد فقد اتحاد المحاكم الإسلامية التفوق السياسي والعسكري على يد ائتلاف مكون من القوات العسكرية التابعة لإثيوبيا والحكومة الاتحادية الانتقالية، خلفاً وراءه تمرداً تشنه قوات الشباب (القوات العسكرية التابعة لاتحاد المحاكم الإسلامية). وعلى خلفية هذا التطور الرئيسي في الأحداث، كانت هناك بعض الأطراف الصومالية المؤثرة الرئيسية، بما فيها بعض العشائر، تقوم بعملية إعادة تسليح. ويقوم أمراء الحرب القدامى بنفس الشيء، إلى جانب بعض الميليشيات التي تعمل لحسابها الخاص، حيث استؤنفت أعمال القرصنة في المياه الساحلية التابعة للصومال. وحتى كتابة هذا التقرير، كان الاتحاد الأفريقي ممثلاً في مقديشو بوحدة من طلائع القوات الأوغندية المأذون بها بقرار مجلس الأمن ١٧٤٤ (٢٠٠٧)، المتخذ في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

وشهد الفريق خلال ولايته فترات من المواجهة العسكرية المكثفة بين القوات العسكرية الإثيوبية وميليشيات الحكومة الاتحادية المؤقتة، من جانب، وقوات الشباب من جانب آخر، وهجمات نفذها المغاوير بأسلوب الكر والفر، وهجمات بمدافع الهاون، وإسقاط طائرة شحن من طراز IL-76 على يد قوات الشباب باستعمال قذيفة سطح - جو. وتزامن مع ما سلف ذكره وحتى كتابة هذا التقرير، حوادث تفجير للسيارات وتفجيرات انتحارية، وتفجيرات على جوانب الطرق، وعمليات اغتيال.

ورغم ما ظهر من صعوبات في رصد التطورات خلال الولاية الحالية، هناك أمر واضح هو أن الصومال مكسب بالأسلحة بالمعنى الحرفي. وتتمثل وجهة نظر فريق الرصد في أن كميات الأسلحة في حد ذاتها وأعداد تلك الأسلحة وتنوعها، لا سيما في وسط وشمال الصومال، أكبر من أي وقت مضى منذ أوائل التسعينات. وعموماً، فإن مصادر الأسلحة متنوعة وهي تشمل أسلحة جلبتها إلى الصومال الميليشيات الإثيوبية والأوغندية على

السواء - الميليشيات الأوغندية بموجب إعفاء من مجلس الأمن لصالح الاتحاد الأفريقي، والميليشيات الإثيوبية بدون إعفاء.

يبدو أنه يبدو أن معظم الأسلحة قد جُلبت إلى الصومال عبر طرق خفية ووجدت طريقها إلى بعض الأطراف الصومالية المؤثرة الرئيسية. وعلاوة على ذلك، عند النظر إلى مسألة الأسلحة في ضوء المعلومات المستقاة خلال الولاية السابقة التي انتهت في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، والفترة المؤقتة بين تلك الولاية والولاية الراهنة، يتبين أن قوات الشباب قد زُوِّدت بكميات هائلة من الأسلحة من إريتريا وعن طريقها. وعلاوة على ذلك، فرغم أن قوات الشباب قد فقدت جانبا من تلك الأسلحة نتيجة الاشتباكات العسكرية، فقد ذُكر أن تلك القوات ما زال لديها قدر كبير إضافي من الأسلحة المخبأة في مخابئ سرية لاستعمالها مستقبلا. ومن الجدير بالذكر أيضا أن الأسلحة المخزنة بالمخابئ، وتلك التي بحوزة قوات الشباب، تضم عددا غير معروف من قذائف سطح - جو، وأحزمة ناسفة انتحارية، ومتفجرات بأجهزة توقيت وتفجير

وجُلبت أيضا إلى الصومال كميات أخرى من الأسلحة بصورة خفية لصالح شتى الأطراف الصومالية المؤثرة الرئيسية المشار إليها أعلاه عن طريق عدة طرق من أبرزها تجار الأسلحة العاملين في سوق باكارا للأسلحة. وقد انتعش ذلك السوق بعد أن شهد كسادا خلال فترات الولاية السابقة. ويشهد الآن نشاطا جما وأعمالا مربحة في مجال مبيعات الأسلحة.

وقدم فريق الرصد عددا من التوصيات المحددة في هذا التقرير. بيد أن تنفيذ التوصيات بنجاح يرتكز بإنشاء حكومة قادرة على الاستمرار في الصومال. فالحكومة الاتحادية المؤقتة، يتعين عليها في السياق الراهن أن تعمل بوضوح على إرساء سلطتها، وإنشاء ما يلزم من مؤسسات حكومية، قبل إمكان السيطرة على المشاكل المستمرة والمحيرة المرتبطة بانعدام الأمن الواسع النطاق. ويسهم في حالة عدم الأمن عدد من العوامل المهمة، منها استمرار تدفق الأسلحة، ووجود جماعات مسلحة مستقلة قوية خارج سيطرة الحكومة الاتحادية المؤقتة، وعدم خضوع الاقتصاد عموما لضوابط تنظيمية، وقطاع أعمال قوي من الوجهة الاقتصادية يسوده الانقسام بسبب عدم تأييده للحكومة الاتحادية الانتقالية، وانعدام السيطرة على حدود الصومال ومياها الساحلية.

وفي محاولة للحصول على ردود من العديد من الأطراف المؤثرة المحتمل ضلوعها في انتهاكات للحظر على توريد الأسلحة، وجه فريق الرصد ما مجموعه ١٢ رسالة إلى مجموعة من الدول وقطاعات الأعمال والكيانات. وقد تلقى تسعة ردود، حتى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٦	٩-١ مقدمة - أولا
٦	٤-١ الولاية - ألف
٧	٩-٥ المنهجية - باء
٨	٥٤-١٠ انتهاكات حظر توريد الأسلحة خلال فترة الولاية - ثانيا
٩	٥٠-١١ الدول والحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات الشباب - ألف
٢١	٥٤-٥١ سوق بكارا للأسلحة - باء
٢٢	٧٨-٥٥ الشؤون المالية - ثالثا
٢٣	٦٥-٥٧ تقوض الدعم المالي المقدم من دوائر الأعمال - ألف
	 زيادة اعتماد المعارضة العسكرية للحكومة الاتحادية الانتقالية على
٢٥	٦٨-٦٦ التمويل الخارجي - باء
	 تحول جديد في السيطرة على المصادر التقليدية المدرة للإيرادات:
٢٦	٧٨-٦٩ الحكومة الاتحادية الانتقالية وأمراء الحرب يتولون الآن زمام السلطة . . . - جيم
٢٨	٩١-٧٩ النقل - رابعا
٣٢	٩٢ بناء القدرات - خامسا
٣٢	١٠٨-٩٣ التنسيق مع الدول والمنظمات - سادسا
٣٢	١٠٣-٩٣ الدول - ألف
٣٤	١٠٨-١٠٤ المنظمات - باء
٣٥	١٢٦-١٠٩ الاستنتاجات والتوصيات - سابعا
٣٥	١١٩-١٠٩ الاستنتاجات - ألف
٣٧	١٢٦-١٢٠ التوصيات - باء
٣٩	 المرفقات

أولا - مقدمة

ألف - الولاية

١ - في الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٧٢٤ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أناط المجلس بفريق الرصد المعني بالصومال الولاية التالية:

(أ) مواصلة تنفيذ المهام المحددة في الفقرات من ٣ (أ) إلى (ج) في القرار ١٥٨٧ (٢٠٠٥)؛

(ب) مواصلة التحقيق، بالتنسيق مع الوكالات الدولية المعنية، في جميع الأنشطة، بما فيها الأنشطة المضطلع بها في القطاعين المالي والبحري وغيرهما من القطاعات، التي من شأنها أن تدر عوائد تستخدم لارتكاب انتهاكات لحظر توريد الأسلحة؛

(ج) مواصلة استقصاء جميع وسائط النقل والطرق والموانئ والمطارات وغيرها من المرافق المستخدمة في ارتكاب انتهاكات حظر توريد الأسلحة؛

(د) مواصلة تنقيح واستكمال المعلومات المتعلقة بمشروع قائمة بأسماء الأفراد والكيانات الذين يتهكون التدابير التي تنفذها الدول الأعضاء وفقا للقرار ٧٣٣ (١٩٩٢) داخل الصومال وخارجه وأسماء مؤيديهم الناشطين، تحسبا لاحتمال أن يتخذ المجلس تدابير بشأنهم في المستقبل، وعرض هذه المعلومات على اللجنة على النحو الذي تعتبره اللجنة ملائما وفي الوقت الذي تراه مناسبا؛

(هـ) مواصلة تقديم توصيات بناء على ما يجريه من تحقيقات، بشأن التقريرين السابقين لفريق الخبراء (انظر S/2003/223 و S/2003/1035) المعين عملا بالقرارين ١٤٢٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ١٤٧٤ (٢٠٠٣) المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وبناء على التقارير السابقة لفريق الرصد (انظر S/2004/604 و S/2005/153 و S/2005/625 و S/2006/229 و S/2006/913) المعين عملا بالقرارات ١٥١٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ١٥٥٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤ و ١٥٨٧ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥ و ١٦٣٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ و ١٦٧٦ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٦؛

(و) العمل عن كثب مع اللجنة على وضع توصيات محددة لاتخاذ تدابير إضافية لتحسين الامتثال العام لحظر توريد الأسلحة؛

(ز) المساعدة في تحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز قدرات دول المنطقة على تيسير تنفيذ حظر توريد الأسلحة؛

- (ح) تزويد المجلس، عن طريق اللجنة، بإحاطة منتصف المدة في غضون ٩٠ يوما من تاريخ إنشاء الفريق وتقديم تقارير مرحلية إلى اللجنة شهريا؛
- (ط) تزويد مجلس الأمن عن طريق اللجنة، وفي موعد غايته ١٥ يوما قبل انتهاء ولاية فريق الرصد، بتقرير نهائي يغطي جميع المهام المبينة أعلاه، كي ينظر فيه المجلس.
- ٢ - ويتمركز فريق الرصد في نيروبي، ويتألف من الخبراء التالية أسماؤهم: برونو شيمسكي (بلجيكا)، خبير أسلحة ورئيس الفريق؛ وملفين إ. هولت، الابن (الولايات المتحدة الأمريكية)، خبير أسلحة؛ وهارجيت س. كيلبي (كينيا)، خبير بحري؛ وخويل سالك (كولومبيا)، خبير مالي.
- ٣ - وسافر فريق الرصد إلى جنوب أفريقيا وأوغندا.
- ٤ - وعملا بالفقرة ٣ (ح) من القرار ١٧٢٤ (٢٠٠٦)، أطلع فريق الرصد، أولا بأول على مدار فترة ولايته، لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، على ما يقوم به من أنشطة من خلال تقارير مرحلية دورية (شهرية) عن طريق أمانة الأمم المتحدة، ومن خلال تقديم إحاطة منتصف المدة إلى اللجنة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

باء - المنهجية

- ٥ - تنطبق عموما معايير الإثبات وعمليات التحقق الموجزة في تقرير فريق الرصد الأول والثاني على الأعمال المنفذة خلال الولاية الحالية.
- ٦ - وفيما يلي معايير التحقق التي اعتمدها فريق الرصد (انظر أيضا المرفق الثاني من الوثيقة S/2006/604 للاطلاع على مزيد من التفاصيل):
- (أ) جمع المعلومات عن الأحداث والمواضيع من مصادر متعددة بقدر الإمكان؛
- (ب) جمع المعلومات من مصادر لديها معرفة مباشرة أو شبه مباشرة بالأحداث؛
- (ج) السعي إلى توافر الاتساق في أنماط المعلومات ومقارنتها بالمعلومات الجديدة؛
- (د) النظر في كامل المعلومات المحصلة بشأن المسائل والمواضيع والأحداث ووضع صورة متنوعة للمعلومات، وتحديد مدى توافق المعلومات الجديدة مع جوهر المعلومات المحصلة فعلا وشكل تلك المعلومات ونوعيتها؛
- (هـ) العمل باستمرار على تضمين خبرات وآراء الخبير ذي الصلة في الفريق وكذلك التقييم الجماعي للفريق؛

(و) السعي باستمرار إلى توثيق المعلومات المحصلة.

٧ - واعتمد فريق الرصد أيضا على مفهوم دائرة المصدر، أي الجهد الراسخ والمنهجي لتوفير إمكانية الوصول إلى أولئك الضالعين في انتهاكات الحظر على توريد الأسلحة من خلال الأفراد الذين لديهم معرفة مباشرة، أو يعرفون من لديهم معرفة مباشرة، بتفاصيل الانتهاكات.

٨ - وأجرى فريق الرصد مقابلات مع مسؤولين حكوميين في المنطقة وكذلك، إذا استدعى الأمر، مع ممثلين عن البعثات الدبلوماسية، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات المعونة. وأجرى الفريق أيضا اتصالات مع العديد من الأفراد المطلعين على بواطن الأمور المنتمين إلى المجتمع المدني الصومالي.

٩ - وقد وضعت في الاعتبار أيضا المعلومات الواردة في التقارير السابقة المقدمة من فريق الرصد، والمذكورة آنفا وذلك خلال ما أجري من تحقيقات. ويتصل بالفرع المتعلق بالمنهجية الفرع السادس: التنسيق مع الدول والمنظمات المشاركة في هذا التقرير.

ثانيا - انتهاكات حظر توريد الأسلحة خلال فترة الولاية

١٠ - هناك على الأقل أربعة مجالات رئيسية قد شهدت، أو ربما شهدت، انتهاكات لحظر توريد الأسلحة، وتدفعات للأسلحة وذلك في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ حتى تقديم هذا التقرير في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وهي على النحو التالي:

(أ) الدول: أدخلت إثيوبيا أسلحتها وقواتها الذاتية إلى الصومال. وكانت إريتريا المصدر والوسيلة اللذين تم عن طريقهما بشكل أساسي وخفي توريد الأسلحة إلى قوات الشباب. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا بإجراءات عسكرية في الصومال؛

(ب) العشائر: قام عدد من العشائر المعروفة بشراء الأسلحة وتكديسها؛

(ج) سوق بكارا للأسلحة: خلال الولاية الحالية، أحررت مجموعة متنوعة من الأطراف الصومالية المؤثرة الرئيسية، بما فيها قوات الشباب، وشتى العشائر، ومسؤولون من الحكومة الاتحادية المؤقتة تعاملات بشأن الأسلحة في سوق بكارا للأسلحة؛

(د) أمراء الحرب: واصل أمراء الحرب الصوماليون، الذين ما برحوا يشتركون الأسلحة بسوق بكارا للأسلحة ويحصلون على أسلحة من أماكن أخرى ويعيدون تشكيل ميليشياتهم، محاولاتهم الرامية إلى إعادة إرساء إقطاعياتهم السابقة.

ألف - الدول والحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات الشباب

إريتريا

١١ - استنادا إلى معلومات واردة في التقارير السابقة وفي التقرير الحالي، لاحظ فريق الرصد وجود نمط واضح إزاء مشاركة حكومة إريتريا في انتهاكات حظر توريد الأسلحة. وخلص فريق الرصد أيضا إلى أن حكومة إريتريا قامت بمحاولات مقصودة لإخفاء أنشطتها وتضليل المجتمع الدولي بشأن تورطها.

١٢ - ولدى الاستعانة بالطائرات لانتهاك حظر توريد الأسلحة، استخدمت حكومة إريتريا سبلا مختلفة ومتعددة منها ما يلي: (أ) إنشاء شركات تجارية صورية بغرض إخفاء نشاط الحكومة، (ب) استخدام شركات طيران مختلفة موجودة أو شرعية، (ج) وضع واختلاق وثائق مزورة، أي تقديم جداول رحلات طيران مزيفة تشير إلى رحلات جوية إلى بلدان ثالثة لم تحدث أبدا واستخدام أرقام تسجيل وإشارات مخاطبة غير مصرح بها.

حالة الطائرة IL-76 التي تشغيلها شركة إيريكو، أسمرة

١٣ - قدم فريق الرصد في تقريره السابق (انظر S/2006/913)، معلومات مفصلة عن طائرة الشحن IL-76 التي كانت تنقل أسلحة ومقاتلين من إريتريا إلى مقديشو (انظر الفقرات ٤٣-٥٣). وعندما عرض فريق الرصد هذه المعلومات، نفت الحكومة الإريترية تسيير الرحلات الجوية المذكورة.

١٤ - خلال الولاية الحالية، حصل فريق الرصد على نسخة من عقد بيع الطائرة IL-76 إلى إحدى الشركات في إريتريا (المرفق الأول). وأكد شخص على دراية وثيقة بالصفقة المعلومات الواردة في التقرير السابق للفريق، وأضاف أن الشركة التي اشترت الطائرة هي شركة واجهة لحكومة إريتريا. وذكر الشخص أيضا أن دبلوماسيين إريترين يعملون في إحدى دول الخليج دفعوا مقدم ثمن قدره ٢٠٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى بائع الطائرة.

حالة طائرة البوينغ ٧٠٧ التابعة لشركة إيروغيم الجوية المحدودة (Aerogem Aviation Ltd) التي تديرها شركة Fab Air

١٥ - خلال الولاية الحالية، تلقى فريق الرصد معلومات مفادها أنه في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، انطلقت طائرة بوينغ ٧٠٧، تحمل رقم التسجيل 9G-OAL، وإشارات المخاطبة FBA2515 و FBA2516، وتملكها شركة إيروغيم الجوية المحدودة، التي يقع مقرها في غانا، من مطاري أسمرة وعصب في إريتريا متجهة إلى الصومال (انظر المرفق

الثاني). علاوة على ذلك، أفيد أنه يوجد على متن الطائرة أسلحة متنوعة لتسليمها إلى اتحاد المحاكم الإسلامية.

١٦ - وأبلغ فريق الرصد أيضا أن شركة الطيران سجلت في بعض الحالات رحلات جوية زائفة تشير إلى الوجهة النهائية للطائرة وهي أوغندا أو موزامبيق، بدلا من مقديشو. ووفقا للمعلومات التي بحوزة الفريق، قامت الطائرة بما لا يقل عن ١٣ رحلة ذهابا وإيابا إلى مقديشو خلال ٢٥ يوما.

١٧ - وأرسل فريق الرصد رسالة إلى حكومة إريتريا في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ طلب فيها ردها فيما يتعلق بشحنات الأسلحة المذكورة. وردا على الرسالة نفت الحكومة الإريترية تسيير الرحلات الجوية ووصفت معلومات الفريق بأنها "اتهامات ملفقة". كما أضافت الحكومة:

"أن حملات التضليل الخبيثة المتواصلة والمتعمدة ضد إريتريا لا يمكن أن تستخدم للتستر على المغامرة العسكرية غير الشرعية والخطرة المرعزة للاستقرار المرتكبة ضد الصومال على يد النظام في إثيوبيا والمتعاملين معه. وإنه لمن المحزن أن بعض البلدان التي أحدثت مستنقعا في الصومال لا تزال تسيء استخدام ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وتستغلها" (انظر المرفق الثالث).

١٨ - إلا أنه بعد ذلك أكدت منظمة الطيران المدني الدولي هذه الرحلات الجوية. وعلاوة على ذلك، أرسل فريق الرصد رسالتين إلى حكومة كل من أوغندا وموزامبيق، مؤرختين ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، يسأل فيها إن كانت الطائرة التي تحمل رقم التسجيل 9G-OAL قد حطت في بلديهما كما هو مسجل رسميا من قبل شركة الطيران. وأبلغ الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة في رده المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، فريق الرصد أنه:

"بعد المشاورات مع السلطات المعنية في بلدي، فقد أذن أن أبلغكم أنه بعد إجراء تحقيقات كاملة في هذه المزاعم، لا يوجد سجل، سواء للطائرة المذكورة أعلاه، أو لأي طائرة أخرى مماثلة تشغلها شركة إيروغيم الجوية المحدودة، يدل على هبوطها في أراضي موزامبيق خلال الفترة قيد الاستعراض" (انظر المرفق الرابع).

وذكرت حكومة أوغندا، في ردها المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أنها لم تنتهك حظر توريد الأسلحة المفروض بالقرار ٧٣٣ (١٩٩٢) وأن الطائرة التي يجري التحقيق بشأنها لم تقم سوى برحلة توقف في مطار غولو لإعادة التزود بالوقود وهي في طريقها إلى جوبا بالسودان. وأضافت الحكومة أنه لم يتم تفريغ شيء خلال رحلة التوقف، وأن الوثائق

اللازمة فيما يختص بالرحلة الجوية ينبغي الحصول عليها من حكومة جنوب السودان (انظر المرفق الخامس).

١٩ - وأرسل فريق الرصد أيضا رسالة إلى شركة إيروغيم الجوية المحدودة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، ورسالة مؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، إلى حكومة غانا حيث يوجد مقر شركة الطيران.

٢٠ - وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، أجرى رئيس فريق الرصد اتصالا هاتفيا مع شركة إيروغيم الجوية المحدودة. وخلال الحديث الذي أعقب ذلك، أوضح مدير عام شركة إيروغيم الجوية المحدودة أنه خلال الفترة قيد التحقيق، كانت الطائرة المذكورة مؤجرة لشركة طيران مقرها الإمارات العربية المتحدة. وفي رسالة متابعة بالبريد الإلكتروني مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس فريق الرصد، وافق مدير عام الشركة على تزويد الفريق بنسخة من اتفاق الإيجار، وسجلات الرحلات الجوية، وقوائم البضائع ورسالة من المستأجر، ورسالة من مكتب العمليات التابع لها في الإمارات العربية المتحدة. وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، تلقى الفريق الوثائق المذكورة من شركة إيروغيم الجوية المحدودة.

٢١ - إن إشارة التخاطب "FBA" التي استخدمتها الطائرة، وفقا لدليل رموز شركات الطيران في منظمة الطيران المدني الدولي تعود إلى شركة الخطوط الجوية Fab Air، المسجلة في قيرغيزستان، لكنها تعمل انطلاقا من الإمارات العربية المتحدة. وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، أرسل فريق الرصد رسائل إلى شركة Fab Air وإلى حكومة قيرغيزستان يطلب فيها معلومات إضافية. وذكرت حكومة قيرغيزستان في رسالتها المؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أن Fab Air أغلقت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ لعدم امتثالها لأنظمة إدارة الطيران المدني في قيرغيزستان (انظر المرفق السادس).

٢٢ - وفي الختام، ونظرا لعدم وجود ردود/معلومات مقدمة من الحكومات والشركات، فإنه ليس بوسع فريق الرصد، في هذه المرحلة، أن ينهي تحقيقاته. لذلك سيواصل الفريق التحقيق في مسألة شركة إيروغيم الجوية المحدودة.

إثيوبيا/الحكومة الاتحادية الانتقالية/قوات الشباب

مقدمة

٢٣ - تزامنت بداية الولاية الحالية مع قيام إثيوبيا بشن هجوم عسكري تقليدي متواصل ضد القوات العسكرية التابعة لاتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال. وأسفرت العمليات العسكرية الإثيوبية، التي بدأت حوالي منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عن دحر

سريع لقوات اتحاد المحاكم الإسلامية في معارك ذات أسلوب تقليدي متقن، حيث تم خلال العمليات الاستيلاء على كميات من الأسلحة خلال انتقالها من منطقة الحدود الغربية للصومال إلى المدن الساحلية في مقديشو وكيسمايو. وتمت العملية الإثيوبية بالتعاون مع ميليشيا الحكومة الاتحادية الانتقالية، إلا أن الإثيوبيين كانوا يشكلون القوة القتالية الرئيسية.

٢٤ - إلا أن النجاح الذي تحقق بسرعة وفي فترة وجيزة على يد القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية المشتركة، لم يسفر عن إلحاق هزيمة ساحقة بالقوات العسكرية التابعة لاتحاد المحاكم الإسلامية، وخاصة قوات الشباب التي تضم عناصر النخبة من اتحاد المحاكم الإسلامية، المسلحين والمدربين جيدا. وقد ورد في تقارير فريق الرصد السابقة معلومات مفصلة عن استمرار تسليح وتدريب قوات اتحاد المحاكم الإسلامية/الشباب، ولا سيما في الوثيقة S/2006/913. كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال تشرين الثاني/نوفمبر وحتى الهجوم الإثيوبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، استمرت قوات الشباب في تلقي الأسلحة والتدريب ليعزز قدرته العسكرية الشاملة.

٢٥ - وفي أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وفيما تمركزت القوات الإثيوبية والحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو وفي مناطق أخرى وسط وجنوب الصومال، بدأت قوات الشباب في نصب الكمائن بأسلوب حرب المغاوير والكر والفر، وخاصة في مقديشو وضواحيها. وازدادت حدة هذه الكمائن حتى بلغت ذروتها وانطوت على عدد أكبر من المعارك الثابتة في أواخر آذار/مارس وحتى نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وقد اتسمت هذه الفترة أيضا بوقوع تفجيرات انتحارية وسيارات مفخخة موجهة بشكل رئيسي ضد الجيش الإثيوبي. وخلال هذه الفترة أيضا استخدمت قوات الشباب صواريخ سطح - جو (سام) لإسقاط طائرة شحن من طراز IL-76 في مقديشو.

٢٦ - وعلى إثر القتال الذي دار في مقديشو، أرغمت قوات الشباب على الانسحاب. ولكن مرة أخرى، لم تهزم هزيمة ساحقة، بل تشتت قواتها. واحتفظت بهيكل القيادة والمراقبة لديها، وتوارت قيادة الشباب وأعداد غير محددة من المقاتلين عن الأنظار. وأبلغ فريق الرصد بأن قوات الشباب ستواصل تمردا ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية، وأنها غيرت من أساليبها بشن عدد أكبر من التفجيرات الانتحارية، والتفجيرات على الطرق الجانبية والسيارات المفخخة والاعتقالات الموجهة ضد ما يعتبرونه أهدافا مهمة.

٢٧ - وخلال فترة الولاية الحالية وحتى فترة كتابة هذا التقرير، استولت القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية على كميات كبيرة من الأسلحة، نتيجة المعارك التي دارت ضد قوات الشباب، ونتيجة اكتشاف مخبئ الأسلحة التابعة لها. وقد أبلغ فريق الرصد

بأن قوات الشباب قد دفنت كميات كبيرة من الأسلحة في مخابئ أسلحة في عدد غير محدد من المواقع وسط وجنوب الصومال، وأن الأسلحة التي استولت عليها القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، حتى كتابة هذا التقرير، لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع الأسلحة التي تملكها قوات الشباب وقامت بإخفائها. ويرى الفريق أن معظم الأسلحة في المخابئ قد جلبت إلى الصومال في وقت قريب من الولاية السابقة، لا سيما في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

إثيوبيا

٢٨ - فيما يتعلق بالعمليات العسكرية الإثيوبية في الصومال، أرسل فريق الرصد رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، إلى حكومة إثيوبيا يطلب فيها معلومات إضافية. ولم يتلق الفريق ردا من تلك الحكومة حتى وقت تقديم التقرير.

٢٩ - وذكرت الحكومة الإثيوبية في ردها المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (المرفق السابع)، أنه لا توجد صلة بين عملياتها العسكرية في الصومال، التي شنتها بناء على دعوة من الحكومة الاتحادية الانتقالية، وبين حظر توريد الأسلحة المفروض على البلد بموجب قراري مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) و ١٤٢٥ (٢٠٠٢). وأضافت الحكومة أنه منذ أن "أعلنت هذه الجماعات المتطرفة والإرهابية الجهاد ضد إثيوبيا"، كانت الإجراءات العسكرية التي اتخذتها الحكومة الاتحادية الانتقالية وإثيوبيا "ممارسة مشروعاً للحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة". وأخيراً، ذكرت أن "المنظمات دون الإقليمية والقارية ذات الصلة التي تتابع التطورات في الصومال عن كثب تؤيد تماماً التدابير الدفاعية التي اتخذتها الحكومتان".

استخدام إثيوبيا لقنابل الفوسفور الأبيض في مقديشو

٣٠ - من بين علامات اشتداد القتال الذي دار بين القوات العسكرية الإثيوبية وبين قوات الشباب في معركة يوم ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ نحو الساعة ٢٠/١٥ في شالان شرف بمنطقة شيركولي بمقديشو، عودة القوات العسكرية الإثيوبية إلى استخدام قنابل الفوسفور الأبيض ضد قوات الشباب. وعلى إثر ذلك قُتل ١٥ من مقاتلي الشباب و ٣٥ من المدنيين.

٣١ - وقد وصف الشهود الذين كانوا موجودين بالقرب من المعركة وقت استخدام هذا السلاح تأثيره بقولهم إنه "أضاء مقديشو كلها". كما رأى الشهود "كرة من النار". وأضافوا في وصفهم لأثر استعمال هذا السلاح، أن أجساد الضحايا قد

”انصهرت“ وأن الأرض والمناطق المحيطة بها قد أصبحت بيضاء. وقد حصل فريق الرصد على صور للمنطقة التي تأثرت بالفعل بقنابل الفوسفور الأبيض، تظهر إحداها أدناه.



٣٢ - كما حصل فريق الرصد على عينات من تربة المنطقة المتأثرة بالقنابل. وأُرسلت هذه العينات إلى مختبر متخصص في نيروبي في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧. وتظهر نتيجة التحليل الكيميائي أن مخلفات الفوسفور في العينات كانت أعلى ١١٧ مرة من ما هو متوقع في أي عينة تربة غير ملوثة. وعرضت نتيجة التحليل الكيميائي وصور المنطقة على خبراء عسكريين، خلصوا إلى أن المعلومات المتوافرة تتسق مع استخدام قنابل الفوسفور الأبيض.

٣٣ - وتلقى فريق الرصد أيضا معلومات تفيد أن استخدام هذا النوع من الأسلحة ليس حدثا منفردا، بل أن العسكريين الإثيوبيين استخدموه أيضا حول الملعب الرياضي الوطني في مقديشيو في نفس التوقيت تقريبا عندما اشتد القتال.

٣٤ - وفيما يتعلق باستخدام قنابل الفوسفور الأبيض ذكرت الحكومة الإثيوبية في ردها المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر المرفق السابع) أن معلومات فريق الرصد لا أساس لها، وأن قوات الدفاع الإثيوبية ليس لديها مخزون من قنابل الفوسفور الأبيض، كما أنه لا تنتجها ولا تستخدمها، بالإضافة إلى أنها غير موجودة في ترسانة أسلحتها.

قوات الشباب

٣٥ - أشار فريق الرصد، بشكل خاص، في تقريره السابق (S/2006/913) إلى أن ما يقال عن تدريب وقوة اتحاد المحاكم الإسلامية وقواته العسكرية المعروفة باسم الشباب، يكمنان في أساليب حرب المفاوير والحرب غير النظامية، وهو أسلوب مألوف منذ فترة طويلة في الحروب ويسهل كثيرا في بيئة الصومال. والواقع أن تقارير فريق الرصد تناولت بشيء من التفصيل تخصص اتحاد المحاكم الإسلامية وقوات الشباب في مجالات حرب المفاوير والأساليب الإرهابية، فقوات اتحاد المحاكم الإسلامية/الشباب لم تُهزم هزيمة ساحقة في الهجوم التقليدي الذي شنته القوات الإثيوبية في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وإنما مُنيت هزيمة تقليدية فحسب. وكل ما حدث هو مجرد تفرق أو انتشار العديد من مقاتلي اتحاد المحاكم الإسلامية في كثير من أنحاء الصومال. وقد انقسم هؤلاء المقاتلون إلى خلايا منظمة وقرروا مواصلة القتال ضد الإثيوبيين وضد القوات المسلحة للحكومة الاتحادية الانتقالية.

٣٦ - وتتمثل مواصلة قوات الشباب القتال ضد الإثيوبيين وضد القوات المسلحة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية في أنماط الأنشطة التالية.

الهجمات الانتحارية

٣٧ - لاحظ فريق الرصد أثناء ولايته الحالية، وقوع عدد من حوادث التفجيرات الانتحارية. وفيما يلي نماذج لأربعة هجمات.

(أ) في ٢٦ آذار/مارس، الساعة ١٣/٠٠، قاد أدان سالاد أدان "أدان أوكيبو" سيارة معبأة بالمتفجرات إلى داخل إحدى المنشآت العسكرية الإثيوبية في إيل - إرفيد (التي تبعد خمسة كيلومترات تقريبا عن مقديشيو) وفجرها في وسط القاعدة العسكرية،

مما أسفر عن مقتل ٦٣ جنديا وإصابة نحو ٥٠ آخرين. وكان قد عبأ السيارة بمخشايا قديمة وملابس وأدوات منزلية مستعملة، متظاهرا بأنها أشياء تخص أسرة هاربة من القتال الدائر في مقديشيو، ولكنه حباً تحت هذه الأشياء كمية كبيرة من المتفجرات. وقد حصل فريق الرصد على معلومات تفيد أن أذان كان يرتدي أيضا حزاما ناسفا.

ومن الواضح أن هذا المفهوم الانتحاري أُعد له منذ فترة طويلة: ففي يوم انتحار أذان، استطاع الدخول بسهولة إلى القاعدة، لأنه كان قد تصرّف طوال الثمانية عشر يوما السابقة كرجل أعمال يبيع الملابس والساعات بأسعار زهيدة إلى القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في قاعدتي مسلة إيل - إرفيد. وكان قد استمال الجنود بتعمده البيع لهم بشروط مريحة. وقد أسفر ذلك عن قيام بعض الجنود بتوصيله إلى القاعدة العسكرية الرئيسية في إيل - إرفيد. وقوبل في هذه القاعدة بالترحيب وأصبح يدخل إليها ويخرج منها دون أي شكوك ودون تفتيش الأمن له. وخلال عشرة أيام استطاع أذان التعرف على القاعدة وتحديد الأهداف المحتملة. وحصل على معلومات استخباراتية عن أماكن تخزين الأسلحة وغيرها من المواد الحربية. كما عرف مواعيد وأماكن الاجتماعات المعتادة وتجمعات الجنود.

وبعد الانتهاء من الاستعدادات للهجوم الانتحاري، قاد أذان سيارة رباعية الدفع إلى القاعدة، وأقع الجنود الموجودين في العديد من نقاط التفتيش على طول الطريق بأنه يجري وراء أسرته التي هربت قبله إلى مدينة جوهر. وقال للجنود إنه يريد تسوية ديونهم المستحقة له. كما قدم رشوى إلى بعض الجنود في نقاط التفتيش ليتقرب منهم وليسهلوا له رحلته إلى داخل القاعدة.

وقاد سيارته إلى داخل قاعدة إيل - إرفيد وأوقفها بالقرب من مكان يتجمع الجنود والقادة الإثيوبيون لتناول غداءهم، ثم فجّر السيارة في التو لتحدث دويها هائلا. وتأكد بعد ذلك مصرع ٦٣ جنديا إثيوبيا وإصابة نحو ٥٠ آخرين، بالإضافة إلى تدمير معدات عسكرية مثل شاحنات النقل وبعض الأجهزة. وكان أذان أو كيبو قائدا لقوات الشباب وسبق له القتال في أفغانستان. وقد عرض فريق الرصد على اللجنة أثناء إحاطة منتصف المدة المقدمة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، شريط فيديو لأجزاء من هذا الهجوم الانتحاري؛

(ب) في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ عبأت قوات الشباب سيارة بالمتفجرات واتجهت هذه السيارة إلى قاعدة عسكرية إثيوبية ثانية، هي قاعدة أسلوبتا، وهي قاعدة

عسكرية قديمة كان يستخدمها سياد بري، وتم تفجير السيارة هناك. وأسفر الهجوم عن مصرع ٣٠ جنديا وإصابة نحو ٢٠٠ آخرين؛

(ج) وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، كان علي محمد جدي، رئيس الوزراء هدفا لهجوم انتحاري آخر، حيث تعرّض محل إقامته في مقديشيو لهجوم انتحاري استُخدمت فيه سيارة محملة بالمتفجرات. وأسفر الهجوم عن مقتل وإصابة عدد غير معروف من الناس؛

(د) وفي ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، تعرّضت قاعدة عسكرية إثيوبية في المقر السابق لجامعة العلوم السياسية في مقديشيو لهجوم انتحاري آخر استُخدمت فيه سيارة محملة بالمتفجرات. وأسفر الهجوم عن مقتل وإصابة عدد غير معروف من الناس.

٣٨ - وتؤكد هذه الحوادث المعلومات الواردة في التقارير السابقة المقدمة من فريق الرصد (انظر S/2005/153، الفقرات ٢٨ و ٢٩ و ٤٠-٤٤، و S/2006/229، الفقرة ١٣٢، و S/2006/913، الفقرة ٢٠٧) فيما يختص باقتناء المتفجرات، وأجهزة التوقيت والتفجير، وما أشارت إليه التقارير من التدريب على استخدام هذه الأشياء بمعرفة اتحاد المحاكم الإسلامية/الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، حصل فريق الرصد على معلومات موثوقة أثناء ولايته الحالية تفيد بأن قوات الشباب تستعد لشن مزيد من الهجمات الانتحارية ضد قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات العسكرية الإثيوبية الموجودة في الصومال.

استخدام قذائف سطح - جو من طراز SA-18

٣٩ - في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، حوالي الساعة ١٧/٠٠، أسقطت طائرة شحن من طراز IL-76 تابعة لإحدى شركات بيلاروس، وهي شركة Transaviaexport، عندما أصابت قذيفة أطلقها مقاتلو الشباب جناحها الأيسر. وقد أُصيبت الطائرة التي كانت تحمل ١١ ملاحا ومسافرا على ارتفاع منخفض بعد إقلاعها بقليل. وكانت الطائرة قد نقلت لوجستيات وقطع غيار لازمة لطائرة أخرى اضطرت للهبوط في مطار مقديشيو الدولي. والقذيفة التي أصابت الطائرة من طراز SA-18 (منظومات الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد). وقد ذكرت التقارير أن هذه القذيفة هي واحدة من شحنة تضم ست قذائف من هذا الطراز قدمتها إريتريا إلى اتحاد المحاكم الإسلامية/الشباب. وقد صُوبت قذيفتان منها باتجاه الطائرة، فأصابت واحدة منهما الهدف وأخطأت الثانية. وعرض فريق الرصد شريط

فيديو يصور إطلاق القذيفتين أثناء إحاطة منتصف المدة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. والصورة التالية تبين عملية الإطلاق الفعلية، وقد التُقطت قبل وقوع الحادث مباشرة.



٤٠ - ويؤكد هذا الحادث المعلومات الواردة من قبل في تقارير فريق الرصد (انظر S/2006/913، الفقرتان ٣٨ و ٤٥) بشأن حصول اتحاد المحاكم الإسلامية/الشباب على قذائف سطح - جو. كما علم الفريق أثناء ولايته الحالية أنه ربما كانت هناك قذائف أخرى مخبأة في مخابئ للأسلحة في أماكن مختلفة، لكي تستخدمها قوات الشباب مستقبلاً.

الهجمات بأسلوب المغاوير

٤١ - منذ بداية الولاية حتى منتصف أيار/مايو ٢٠٠٧ تقريباً، عندما اشتد القتال، شنت قوات الشباب حملة مستمرة من الهجمات بأسلوب الكر والفر ضد القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الأوغندية. واستخدمت فيها أيضاً أجهزة تفجير مصنوعة يدوياً ضمن الاستراتيجية التي اتبعتها في هذه الهجمات،

التي استهدفت فيها العديد من الأفراد البارزين، كان من بينهم رئيس الوزراء، وعمدة مقديشيو ونائبه.

٤٢ - وتؤكد تلك الحوادث المعلومات الواردة في التقارير السابقة المقدمة من فريق الرصد (انظر S/2005/153، الفقرتان ٢٢ و ٣١ و S/2006/229، الفقرة ١٣٢، و S/2006/913، الفقرات ٢٠٤ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٩) فيما يتعلق بتدريب قوات اتحاد المحاكم الإسلامية/الشباب على حرب المغاوير وعلى استخدام المتفجرات.

عمليات الاغتيال

٤٣ - أثناء ولاية الفريق، نفذت قوات الشباب محاولات اغتيال ضد كبار المسؤولين الحكوميين في الحكومة الاتحادية الانتقالية، من بينهم الرئيس يوسف، والسيد غيدي رئيس الوزراء، وعمدة مقديشيو ونائبه، والعسكريون أو العاملون في الأمن الحربي، وضباط المخابرات ورجال الشرطة، والجنود الإثيوبيون والأوغنديون. والواقع أن عمليات الاغتيال أو محاولات الاغتيال أصبحت حدثًا يوميًا في أواخر شهر أيار/مايو والأسبوع الأول من شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

٤٤ - وتؤكد هذه الحوادث المعلومات الواردة في تقارير فريق الرصد السابقة (انظر S/2006/229، الفقرة ١٣٢ و S/2006/913، الفقرة ٢٠٧) فيما يتعلق بالأساليب الخاصة التي يجري اتحاد المحاكم الإسلامية/الشباب تدريبات عليها، من قبيل شن عمليات اغتيال عن طريق نصب كمائن أو أعمال القنص.

مخابئ الأسلحة

٤٥ - خلال الجزء الأخير من الولاية الحالية، انتقمت قوات الشباب من القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الإقليمية وغيرهما، بالاعتماد إلى حد كبير على الأسلحة التي كانت قوات الشباب قد حباؤها في أوقات مختلفة في الماضي تحسبًا لاستخدامها في المستقبل. ورغم أن القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية قد استولت على كميات كبيرة من الأسلحة أثناء فترة الولاية، سواء نتيجة المعارك التي خاضتها ضد قوات الشباب، أو نتيجة اكتشاف مخابئ للأسلحة تابعة لتلك القوات، فإن فريق الرصد علم أن قوات الشباب حباأت كميات كبيرة من الأسلحة في عدد غير محدود من الأماكن وسط وجنوب الصومال، وأن الأسلحة التي استولت عليها القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية حتى تاريخ كتابة هذا التقرير، لا تمثل سوى نسبة صغيرة من الأسلحة التي بحوزة قوات الشباب.

٤٦ - وتبين الصورة التالية مجباً أسلحة اكتشفتها قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشيو في أيار/مايو ٢٠٠٧.



٤٧ - وتؤكد هذه الصورة والمعلومات ما سبق أن ورد في تقرير فريق الرصد السابق من معلومات (انظر S/2006/913، الفقرات ٢١١-٢١٧) فيما يتعلق بالكميات الهائلة من الأسلحة والمعدات الحربية التي تلقاها اتحاد المحاكم الإسلامية/الشباب، وكميات الأسلحة الكبيرة التي تندفق على الصومال.

الولايات المتحدة الأمريكية

٤٨ - مساء يومي ٧ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ أو نحو ذلك شنت القوات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، في جنوب شرق الصومال، بطائرة عمودية مسلحة من طراز AC-130 غارتين جويتين - غارة واحدة في كل ليلة - ضد عناصر يشته في أنهم ينتمون إلى تنظيم القاعدة في الميدان.

٤٩ - تلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأنه في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، شنت القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة هجوماً أطلقت فيه النار عدة مرات على عناصر يشته في أنهم ينتمون إلى تنظيم القاعدة قرب قرية برغال الساحلية في بونتلانند بالصومال.

٥٠ - ووجه فريق الرصد رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه، إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، يطلب فيها معلومات عن الواقعتين المذكورتين. وذكرت الحكومة، في ردها المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أنها ”وجهت عدة ضربات، دفاعاً عن النفس، ضد أهداف إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة في الصومال، بهدف التصدي للتهديدات المستمرة التي تتعرض لها الولايات المتحدة على يد التنظيم والمنتسبين إليه“. وفيما يتعلق بالعمليات المذكورة آنفاً، ذكرت الولايات المتحدة أيضاً أن الفقرة ٥ من القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) تستلزم فرض حظر عام كامل على تسليم أي نوع من أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية للصومال، وأنها لا ترى أن ”هذه العمليات ضد أهداف إرهابية معروفة تشكل ’تسليماً‘ لأي أسلحة في إطار المعنى الواضح لهذه الفقرة“ (انظر المرفق الثامن).

باء - سوق بكارا للأسلحة

٥١ - لم يحاول اتحاد المحاكم الإسلامية، لدى سيطرته على مقديشو، منع سوق بكارا للأسلحة من بيع الأسلحة؛ بل حاول أن يضبط أنشطته. ويعزى السبب في ذلك إلى أن اتحاد المحاكم الإسلامية كان (ولا يزال، إلى جانب قوات الشباب) يعتمد إلى حد ما على السوق من أجل اقتناء الأسلحة (انظر المرفق التاسع للاطلاع على تفاصيل عمليات الشراء التي قام بها اتحاد المحاكم الإسلامية/قوات الشباب). وفي الفترة التي سيطر فيها اتحاد المحاكم الإسلامية على مقديشو، تراجعت أسعار الأسلحة بشدة (انظر المرفق العاشر للاطلاع على تفاصيل أسعار الأسلحة والذخيرة قبل سيطرة الاتحاد على مقديشو وفي أثنائها وبعدها). فعلى سبيل المثال، انخفض سعر المدفع المضاد للطائرات من طراز ZU-23 من ٧٠ ٠٠٠ دولار (قبل سيطرة اتحاد المحاكم الإسلامية على مقديشو) إلى ١٠ ٠٠٠ دولار. وفي نفس الفترة، انخفض سعر المدفع الرشاش من طراز PKM من ١٢ ٠٠٠ إلى ٦ ٠٠٠ دولار. وتراجعت أسعار الذخيرة تبعاً لذلك.

٥٢ - وبصفة عامة، استمر الانخفاض في أسعار جميع الأسلحة إلى أن رحل اتحاد المحاكم الإسلامية عن مقديشو وفرض تحالف الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية سيطرته عليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ومنذ ذلك الوقت، ارتفعت الأسعار من جديد بشدة. فعلى سبيل المثال، بلغ سعر المدفع المضاد للطائرات من طراز ZU-23 ٢٥ ٠٠٠ دولار في أيار/مايو ٢٠٠٧ (مقارنة بسعر ١٠ ٠٠٠ دولار فيما مضى). ويبلغ سعر المدفع الرشاش الثقيل من طراز DShK ٨ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة (مقارنة بسعر ٣ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة فيما مضى).

وارتفع سعر المدفع من طراز RPG-2 خلال نفس الفترة إلى ١ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة بعد أن كان سعره ٢٠٠ دولار.

٥٣ - ويعد أمراء الحرب حالياً من بين أهم مشتري الأسلحة في سوق بكارا للأسلحة، وظلوا يحاولون، حتى وقت إعداد هذا التقرير، استعادة سيطرتهم على إقطاعياتهم السابقة. وكانوا قد فقدوا السيطرة على إقطاعياتهم بعد أن استولى اتحاد المحاكم الإسلامية على وسط وجنوب الصومال خلال عام ٢٠٠٦. وتلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأن أمراء الحرب يحاولون حالياً إعادة تشكيل الميليشيات التابعة لكل منهم وتسليحها، وهي الميليشيات التي يبلغ قوام بعضها ٥٠٠ مقاتل. (انظر المرفق التاسع للاطلاع على التفاصيل بشأن عمليات شراء أمراء الحرب للأسلحة).

٥٤ - وجمع خبراء الأسلحة في فريق الرصد تفاصيل عن بعض حالات توريد الأسلحة إلى سوق بكارا وعمليات الشراء اللاحقة (انظر المرفق التاسع^(١)).

ثالثاً - الشؤون المالية

٥٥ - إن قدراً كبيراً من الموجة الجديدة التي يسود فيها التراع السياسي والمواجهة العسكرية، وبخاصة في مقديشو وكييسمايو، مرده إلى صراع عام على الإيرادات. فالسؤال المطروح هو من سيسيطر على الأرض وعلى المصادر المدرة للإيرادات لدى إعادة التوزيع التي أعقبت إسقاط اتحاد المحاكم الإسلامية.

٥٦ - وخلال الولاية الحالية، تغير المستفيدون والمتحالفون الذين يوفرون تلك الأموال رغم أن مصادر الأموال المخصصة لشراء الأسلحة هي نفس المصادر التي أبلغ عنها في الماضي. وهناك ثلاثة أسباب في هذا الوضع يمكن وصفها على النحو التالي: (أ) تقوض الدعم المالي المقدم من قطاع الأعمال؛ (ب) زيادة اعتماد المعارضة العسكرية التي تواجهها الحكومة الاتحادية الانتقالية على التمويل الخارجي؛ (ج) تغير السيطرة على المصادر التقليدية المدرة للإيرادات التي تتحكم فيها حالياً الحكومة الاتحادية الانتقالية وأمراء الحرب.

(١) نظراً للتقيد بموعد تجهيز الوثائق، لا ترد في المرفق الأول إلا الصفقات التي أبرمت حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٧. غير أن فريق الرصد سيواصل تزويد اللجنة بأخر المعلومات المتصلة بصفقات الأسلحة من سوق بكارا وأي معلومات إضافية حالية، إن توافرت.

ألف - تقوض الدعم المالي المقدم من دوائر الأعمال

٥٧ - في الوقت الذي كانت فيه أقوى مجموعة من الناحية المالية في دوائر الأعمال تمول اتحاد المحاكم الإسلامية فيما مضى على شكل كتلة موحدة إلى حد ما، تفتت ذلك التحالف حاليا وانقسم إلى ثلاث مجموعات: العناصر التي وجهت دعمها المالي وسلّمت الأسلحة للحكومة الاتحادية الانتقالية، والعناصر التي ما زالت تمتنع عن دفع الضرائب أو تعترض عليها، وأخيرا الأفراد الذين استبعدتهم الحكومة الاتحادية الانتقالية مع مؤسستهم التجارية.

المؤسسات التجارية التي تمول الحكومة الاتحادية الانتقالية

٥٨ - إن بعض المؤسسات التجارية، التي تعمل في مجال نقل الشحنات والبناء والاتصالات السلكية واللاسلكية والتحويلات، تعمل حاليا على تمويل الحكومة الاتحادية الانتقالية كي يسمح لها بأن تستمر في ممارسة عملياتها. وفي بعض الحالات، تعمل هذه المؤسسات على التعاقد مع الحكومة وقد وافقت أيضا على تسليم أسلحتها.

٥٩ - وفي ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ أو نحو ذلك التاريخ، قامت أربع مؤسسات تجارية رئيسية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والتحويلات المالية التي يوجد مقرها في مقديشو، من جملة مؤسسات أخرى، بتسليم أسلحتها للشرطة الوطنية الصومالية والقوات العسكرية الإثيوبية والأوغندية المرابطة في مقديشو. وتؤكد هذه المعلومات تقارير سابقة قدمها فريق الرصد تشير إلى ضلوع دوائر الأعمال في تمويل عمليات شراء السلاح في انتهاك للحظر.

٦٠ - وتجدر الإشارة إلى أن التقرير السابق المقدم من فريق الرصد (S/2006/913)، يبين بالتفصيل التحالف المالي الاستراتيجي بين المؤسسات التجارية الكبيرة في الصومال واتحاد المحاكم الإسلامية. وقد حقق التحالف منافع متبادلة: تمكن رجال الأعمال من مواصلة نشاطهم في بيئة أكثر استقرارا وأكثر أمنا، ومن رفع مستوى صفتهم وزيادة دخلهم، في الوقت الذي كان اتحاد المحاكم الإسلامية يحظى بدعم مالي قوي وبالتوجيه بشأن تنظيم وإدارة الإيرادات.

المؤسسات التجارية التي تمتنع عن دفع الضرائب

٦١ - في المقابل، هناك مجموعة أخرى من رجال الأعمال، الذين كانوا في السابق أساسا من مؤيدي اتحاد المحاكم الإسلامية وعشيرة الهوية، ويمتنعون حاليا عن دفع الضرائب للحكومة الاتحادية الانتقالية. وتكمن أسباب التراجع في ما يلي:

(أ) الاختلاف بشأن زيادة معدلات الضرائب: فرجال الأعمال، وبخاصة التجار، رفضوا دفع الزيادة في الضرائب التي قررتها الحكومة الاتحادية الانتقالية. وجرت

نقاشات بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وأمرء الحرب من جهة، وبين الحكومة الاتحادية الانتقالية ورجال الأعمال من جهة أخرى، بشأن الضرائب التي ينبغي دفعها على السلع المتّجر بها. فعلى سبيل المثال، عندما طالبت الحكومة الاتحادية الانتقالية بضريبة قدرها ٦٠، ٣ دولار على استيراد ٥٠ كيلو غراما من الشحنات في المرفئ الصومالية الرئيسية، زعم رجال الأعمال أنهم كانوا لا يدفعون سوى دولار واحد على نفس الكمية. وفي نهاية آذار/مارس ٢٠٠٧، أدت هذه المناقشات، إلى جانب تصاعد العنف بشكل غير مسبوق، إلى توقف التجارة بشكل تام لمدة شهر تقريبا. وعيّنت الحكومة الاتحادية الانتقالية في ذلك الحين لجنة يرأسها وزير التجارة بغرض مواصلة استعراض المسألة. ويبدو حاليا أن هناك تسوية غير مستقرة بين الأطراف. فرجال الأعمال يزعمون أن محصلة هذه العناصر، أي توقف التجارة وزيادة معدلات الضرائب وانعدام استقرار الحالة الأمنية، تؤثر في الدخل والأرباح التي يحققونها؛

(ب) الخوف من مصادرة المؤسسات التجارية/الممتلكات: هناك توجس من احتمال مصادرة الحكومة الاتحادية الانتقالية للمؤسسات التجارية في ظل الأحكام العرفية. وتلك الأحكام، التي صدّق عليها مجلس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية في شباط/فبراير ٢٠٠٧، ترسخ في جملة أمور، مفاهيم دائمة من قبيل مصادرة الممتلكات، لهذا السبب، قررت بعض المؤسسات التجارية أن تغلق أبوابها في الفترة الراهنة على الأقل؛

(ج) استمرار الظروف غير المأمونة مما يحول دون تشغيل المؤسسات التجارية: خلال السنة الماضية، أدت إزالة نقاط التفتيش المتعددة من الشوارع في المدن ومن الطرق الرئيسية، حيث كان أمرء الحرب، والمليشيات التي تعمل لحسابها الخاص، والعصابات يتزرون أموال الجماهير، إلى إيجاد ظروف مأمونة أكثر أمام المؤسسات التجارية. وتجد الحكومة الاتحادية الانتقالية حاليا صعوبة في حماية المؤسسات التجارية من هذه الأخطار. وفي إحدى الحالات، أبلغ فريق الرصد بأن مؤسسة تجارية صومالية بارزة تعافتت زعما مع مستشار عسكري أجنبي وبأنها تعمل على تنظيم مليشيتها الخاصة بهدف دفع الخطر عنها؛

(د) اقتصاد الحرب وركود الأعمال التجارية: إن الصومال يمر باقتصاد حرب حيث تقوم جميع الأطراف الفاعلة في الصراع، وهي الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية من جهة، والمعارضة العسكرية التي تضم بقايا اتحاد المحاكم الإسلامية وعشيرة الهوية وغيرها من المليشيات، من جهة أخرى، بتعبئة الموارد وتوجيهها إلى الحفاظ على التفوق العسكري في الصراع.

٦٢ - ولهذا الوضع آثار سلبية على التجارة، التي تعد إحدى المصادر الرئيسية للإيرادات والمصادر المدرة للضرائب في اقتصاد الصومال. فعلى سبيل المثال، انخفضت تدريجيا منذ شهر

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، كميات السلع المستوردة الوافدة عبر مرفأ مقديشو، من ٤٦ ٠٠٠ طن متري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ٢٤ ٠٠٠ طن متري في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وما زالت آخذة في التناقص. ومنذ ذلك الحين، ارتفعت أسعار العديد من السلع بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٧٠ في المائة، ولا سيما في أواخر آذار/مارس ٢٠٠٧.

٦٣ - إن أمراء الحرب الذين عادوا إلى مقديشو يؤثرون سلباً أيضاً في التجارة العادية، في الوقت الذي يستعيدون فيه لأنفسهم تدفقاً مطرداً للأموال. ولا تدع عدم كفاية الهياكل الأساسية في المرفأ وضعف الخدمات والصيانة وارتفاع الأسعار أمام التجار خياراً آخر سوى نقل الشحنات عبر مهابط مدمرة للطائرات يسيطر عليها أمراء الحرب. وفي نهاية المطاف، يؤدي تراجع التجارة إلى نقص الأموال اللازمة لدفع الضرائب.

رجال الأعمال الذين طردوا من الصومال

٦٤ - إن حالة السيد أبو بكر عمر عدي، الذي وردت تقارير من فريق الرصد تفيد بأنه أحد الممولين الرئيسيين لاتحاد المحاكم الإسلامية، توضح بشكل أكبر تشرذم دوائر الأعمال. وقبل أن تستعبده الحكومة الاتحادية الانتقالية، كانت أعماله التجارية تضم عمليات في مرفأ مقديشو وكيسمايو والمعان، من جملة أعمال تجارية أخرى عديدة في مجال النقل والشحن والبناء، تقدر قيمتها بملايين الدولارات في شكل إيرادات سنوية.

٦٥ - وبتسلّم الحكومة الاتحادية الانتقالية مقاليد السلطة في مقديشو، أوقفت أعماله التجارية وعملياته المالية وجرى احتجازه لفترة في كينيا بتهمة الدخول إلى البلد بصورة غير قانونية. وتفيد تقارير بأنه نقل أعماله التجارية إلى بلد من بلدان الخليج.

باء - زيادة اعتماد المعارضة العسكرية للحكومة الاتحادية الانتقالية على التمويل الخارجي

٦٦ - في ظل طرد معظم قادة اتحاد المحاكم الإسلامية وبعض مماليه الكبار من الصومال، تعتمد المعارضة العسكرية للحكومة الاتحادية الانتقالية بشكل متزايد على الأموال الواردة من خارج البلد.

٦٧ - وخلال الأسبوع الأخير من آذار/مارس ٢٠٠٧، كان عمر إمام، المعروف بأنه أحد نواب الزعيم السابق لاتحاد المحاكم الإسلامية، حسن ظاهر عويس، في دبي بالإمارات العربية المتحدة، حيث قيل إنه سافر بجواز سفر جيبوتي، في إطار حملة لجمع الأموال بغرض تمويل أنشطة بقايا مقاتلي اتحاد المحاكم الإسلامية في مقديشو. وحسب ما ورد عن المصدر، كان المستهدف الرئيسي هو مؤسسات التحويلات المالية (الحوالات). ويبدو أن زعيم مليشيا الشباب، السيد عدن حاشي فرح "آيراو"، أيد الخطة هو الآخر.

٦٨ - ويقوم فريق الرصد بالتحقيق أيضا في حالة قيل فيها إن شخصا تمكن من نقل عدة ملايين من الدولارات من بلد في الخليج إلى اتحاد المحاكم الإسلامية. وكان من المقرر استخدام قسط غير معروف من تلك الأموال في شن أعمال عسكرية ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية. ويبدو كذلك أن المعارضة العسكرية للحكومة الاتحادية الانتقالية، وبخاصة بقايا العناصر العسكرية التابعة لاتحاد المحاكم الإسلامية، تمكنت من حشد مبالغ ضخمة من المال في الوقت الذي كانت تسيطر فيه على رقعة من الصومال، وعلى مصادرها الرئيسية المدرة للإيرادات.

جيم - تحول جديد في السيطرة على المصادر التقليدية المدرة للإيرادات: الحكومة الاتحادية الانتقالية وأمراء الحرب يتولون الآن زمام السلطة

٦٩ - ظلت الإيرادات التي تدرها الموانئ والمطارات ونقاط التفتيش وغيرها من المصادر في متناول القوى الحاكمة المتغيرة في الصومال، وذلك خلال السنوات الكثيرة التي قضاها البلد بلا حكم. وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، كان فريق الرصد يبلغ بصورة متسقة عن هذه الإيرادات، مبيناً كمياتها وأسعارها وعلى وجه الخصوص المستفيدين منها. وخلال فترات متعاقبة وجيزة، كانت تلك الأموال تذهب إلى أمراء الحرب والمحاكم الشرعية وحالياً إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية حيث استخدمت في شراء الأسلحة، بما يشكل انتهاكاً للحظر.

٧٠ - واستعادت الحكومة الاتحادية الانتقالية، خلال الولاية الحالية وبدعم من القوات الإثيوبية، السيطرة على أكبر المصادر المدرة للإيرادات في البلد. وحسب ما سبقت الإشارة إليه، فإنهم ضاعفوا الضرائب المفروضة على التجار وعلى الجمهور مرتين بل وثلاث مرات. وشكّل أمراء الحرب في الآونة الأخيرة تحالفات من أجل إعادة السيطرة على إقطاعياتهم واستعادة القدرة على جباية الضرائب.

٧١ - ومن بين الأمثلة على هذه التحالفات، عُيّن في أوائل أيار/مايو محمد عمر حبيب "ظهيري"، الحاكم السابق لمنطقة شبيلي الوسطى بالصومال، عمدة لمقديشو. وصار عبدي قيديد رئيساً للشرطة الوطنية. وبالإضافة إلى هذا، شارك محمد قنياري، وموسى سودي بالاهو، وعمر محمد محمود "عمر فنش"، وبوتان عيسي ألين في المناقشات التي أجرتها الحكومة الاتحادية الانتقالية مع رجال الأعمال بخصوص الضرائب.

٧٢ - ويخشى رجال الأعمال والقطاع الأعظم من السكان أن ترسخ هذه التعيينات الأخيرة عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل إنشاء اتحاد المحاكم الإسلامية، حيث كان أمراء الحرب يسيطرون على الإدارات المحلية، الأمر الذي سمح لهم بالاستفادة من الضرائب واستخدام جزء من تلك الإيرادات في الإبقاء على المواجهة العسكرية. ويؤكد هذا الوضع

المعلومات الواردة في الفقرتين ٢٢١ و ٢٢٣ من التقرير السابق المقدم من فريق الرصد (S/2006/913):

”علم فريق الرصد أنه على الرغم من هزيمة أعضاء تحالف المعارضة وتفرقهم لاحقاً، فإن بعض الأعضاء، بمن فيهم محمد قنياري ومحمد ظهير وعبدي قيبيد، يعيدون تنظيم أنفسهم والتزود بالأسلحة لسبب رئيسي هو محاولة الاستيلاء من جديد على الإدارات المحلية في مقديشو وفي المناطق المحيطة بها التي آلت إلى اتحاد المحاكم الإسلامية إثر فقدانهم لها.

”ومن شأن محاولات استعادة إقطاعياتهم السابقة بالقوة أن تؤدي إلى تفاقم الوضع المتوتر بالفعل والمشتعل غاية الاشتعال في وسط وجنوب الصومال... ويرى فريق الرصد أن الغرض الرئيسي لعودة أمراء الحرب إلى الظهور يتمثل في استرجاع سيطرتهم على المصالح المكتسبة التي كانت لهم في السابق، والتي تشتمل على إقطاعيات فردية بما يرافقها من منافع سياسية واقتصادية. وهدفهم ليس المساعدة في إنشاء الحكومة الاتحادية الانتقالية كحكومة قابلة للاستمرار“.

٧٣ - وكان أحد المخاطر الأخرى المرتبطة بظهور أمراء الحرب من جديد متوقفاً في منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٧، عندما أشارت التقارير إلى أنهم يشكلون تهديداً لعمليات توصيل المساعدات الإنسانية نظراً لجبايتهم الضرائب بصورة غير قانونية. وفي نهاية أيار/مايو ٢٠٠٧، أهاب وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بالحكومة الاتحادية الانتقالية أن تسمح بوصول المعونة الإنسانية إلى الشعب الصومالي. فذكر في إحاطة قدمها إلى مجلس الأمن (الجلسة ٥٦٧٧ المعقودة في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٧)، ما يلي:

”في أواخر نيسان/أبريل، تعرقلت الجهود الإنسانية بشكل خطير جراء التخويف والمضايقات التي تعرض لها العاملون في المجال الإنساني وإغلاق مدارج الطيران الإستراتيجية والتوجيهات الإدارية من الحكومة الاتحادية“ (انظر (S/PV.5677

٧٤ - وأشار منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أيضاً إلى ما يلي: ”ومن المهم بوضوح ألا يتعرض العاملون في المجال الإنساني إلى المضايقة في نقاط التفتيش أو أن يُطلب منهم دفع ما يسمى بالضرائب“.

”ولكن مادامت الحكومة المركزية لا تتمتع بالسيطرة على المرابطين في نقاط التفتيش، فمن المهم أن تبعث الحكومة برسالة إلى المعنيين بأن تلك الممارسة ليست مقبولة...“ (انظر (S/PV.5677).

موجز للمستجدات في الوضع المتعلق بنقاط التفتيش والضرائب

٧٥ - ما برح فريق الرصد يتلقى، منذ فترة، تقارير تفيد بأن بعض السلطات التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية التي يشار إليها "بالشرطة الصومالية" كانت قد بدأت في جباية الضرائب من قطاع الأعمال في منطقة كاران شمالي مقديشو. وعلاوة على ما سبق، وردت تقارير تفيد بقيام ميليشيات تعمل لحسابها الخاص بإقامة نقاط تفتيش من جديد في العاصمة وسائر أنحاء الصومال. ولا يزال أكثر من اثني عشرة نقطة من نقاط التفتيش هذه قائمة حتى الآن في مقديشو وحدها.

٧٦ - وأقيمت نقاط تفتيش أخرى بين بلديّ ميركا وجيليب، حيث تدفع الشاحنات ما يصل إلى ٦٠ دولاراً، وكذلك على الطريق السريع الذي يربط بين المدن الرئيسية بوسط الصومال، من مقديشو مروراً بأفغوي ووانلا ويني وبوركابو وبايدوا وواجد.

٧٧ - ويحدث وضع مشابه في كيسمايو، حيث تمكنت الحكومة الاتحادية الانتقالية، بدعم من القوات الإثيوبية، من استعادة السيطرة على الإيرادات بالمطار والميناء. وهناك مؤشرات تدل على قيام وزارة المالية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية بتشكيل هيئات جمارك كي تتولى مسؤولية جمعها.

٧٨ - كما بدأت وزارة المالية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية في إنشاء المصرف المركزي، الذي تمثلت بعض مهامه في إدارة الإيرادات التي جُمعت من الضرائب المحصلة بالمرافق الحكومية (كالموانئ والمطارات وغيرها). ففي مدينة كيسمايو على سبيل المثال، قامت هيئات المصرف المركزي، اعتباراً من أول آذار/مارس، بتعيين مسؤول لبدء تلك العمليات. غير أنه لم يتحقق سوى نجاح قليل بسبب مقاومة رجال الأعمال الاعتراف بولايته، حيث لم يُعلم مصير الأموال التي جُمعت حتى الآن. وفي الآونة الأخيرة، ومنذ انسحاب القوات الإثيوبية من المنطقة، لم يعد للحكومة الاتحادية الانتقالية أي سيطرة على كيسمايو.

رابعاً - النقل

٧٩ - إن شبكة الطرق الممتدة داخل الصومال وكينيا، وهي أحد أهم شركاء الصومال في التجارة، في حاجة ماسة إلى الإصلاح والتحسين بسبب ما حل بها من إهمال خلال سنوات الاضطرابات التي مر بها البلد. وتقليدياً، اعتمدت الصومال بالتالي على النقل الجوي والبحري للتجارة مع شركائها الرئيسيين، ويتم هذا في الأغلب عن طريق السفن البحرية والطائرات المحلية والدولية، مستفيدةً من التعريفات البحرية الأدين.

٨٠ - ولم تكن هناك فعلياً أي تجارة برية رسمية مع الدول المجاورة، غير أن فريق الرصد علم بتهرب سلع متزلية من الصومال إلى إثيوبيا. وتم تحويل مسار تجارة القات، التي لا تزال تضطلع بدور بارز في الحياة اليومية للشعب الصومالي، كي يتم عبر بلدان مجاورة.

٨١ - وسهّل الخط الساحلي الطويل والنائي للصومال قيام نشاط بحري مكثف، بما في ذلك صيد الأسماك والتجارة في المنطقة. ولكون هذا الخط لا يخضع في أغلبه للحماية، فقد اجتذب أيضاً أنشطة غير مرغوب فيها، من قبيل استغلال الموارد البحرية بشكل غير مستدام، وإلقاء النفايات السمية، وغير ذلك من العمليات السرية، كالقرصنة والاتجار بالأسلحة.

٨٢ - وتتوقف السفن البحرية من مختلف أنحاء العالم بشكل منتظم بالموانئ الصومالية، حاملة السلع المصنّعة، والطعام، والنفط، وغير ذلك من السلع الاستهلاكية. ويُشحن جزء كبير من السلع المتجهة إلى الصومال من موانئ المحيط الهندي، إلا أن المعروف عن رجال الأعمال الصوماليين أنهم يتاجرون، على الرغم من القلاقل التي يشهدها البلد، بالجملة في السوق الدولية للمواد الاستهلاكية من قبيل السكر والأرز والنفط، وهي مواد يمكن شحنها من أي مكان بالعالم. ومرافق المناولة الشاطئية بأكثر موانئ الصومال محدودة وغير قادرة على استيعاب حركة الحاويات - على الرغم من ورود معلومات إلى فريق الرصد تفيد بوجود بعض الحالات التي تم فيها تفريغ حمولة بعض الحاويات في مقديشو باستخدام أجهزة السفن، ومعظمها حمولة بنظام "تجزئة الحمولة" أو النقل عن طريق المنصات النقالة التي تمر عبر الميناء.

٨٣ - وعلم فريق الرصد من البلدان المصدرة أن الحمولة التي نقلتها خطوط الشحن القائمة تم توثيقها على نحو سليم بما يتماشى مع اللوائح الدولية المتبعة. بميناء المنشأ، إلا أن هذه الوثائق لا معنى ولا قيمة لها لدى الوصول إلى الصومال نظراً لعدم حاجة التجار إليها لأغراض التحقق أو التقييم أو التأمين، كما هو الحال في الظروف العادية.

٨٤ - وفي ظل هذه الظروف، تكون المراكب الشراعية عرضة لأن يستغلها أفراد عديمو الضمير في عمليات سرية لنقل الذخيرة والأسلحة بأنواعها إلى الصومال.

الموارد البحرية

٨٥ - تواصل أساطيل صيد الأسماك من مختلف بقاع العالم استغلال الموارد السمكية الغنية الموجودة بالمياه المقابلة للصومال فيما أطلق عليه أسلوب "IUU"، أي "غير قانوني، وغير مُبلّغ عنه، وغير منظم". وتم توثيق الضرر الفادح على الإدارة المستدامة للموارد البحرية في تقارير متنوعة صدرت عن منظمات علمية.

٨٦ - وتعمل سفن صيد الأسماك الأجنبية في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال تحت حماية "ترخيص" تصدره فصيلة أو أكثر من الفصائل المسيطرة على المنطقة. وتشبه مناطق صيد الأسماك المواجهات البحرية، حيث تظهر على سفن الصيد بوضوح المدافع المنصوبة على مقدمة السفن، ويحمل البحارة البنادق على متنها لإبعاد المتنافسين على أفضل بقعة ممكنة لرمي الشباك. (انظر أيضاً S/2005/625، الفقرة ٩٨)

٨٧ - وفي مقابلات أجريت مع طاقم سفن الصيد وملاكها، اعترف هؤلاء بأنهم مجبرون على دفع رسوم تراخيص إلى الفصائل التي يبدو أنها تسيطر على منطقة صيد معينة. ويبدو واضحاً من المعلومات المجمعة أن الرسوم المدفوعة قد تصل إلى مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في كل موسم من مواسم الصيد.

٨٨ - ولجأت بعض الفصائل إلى التماس مساعدة سفن مسلحة لحماية تراخيصها، كما حدث في حالة سلطات بوتلاند التي وضعت جنود مسلحين لحراسة سفنيتي الأكريري والحليمي التجاريين الشراعتين المسجلتين في باكستان. ويقوم هؤلاء الجنود بدوريات منتظمة في أماكن صيد الأسماك ويقعون ضحايا باعتبارهم "خفر سواحل بوتلاند"، واضطلعوا بدور في محاولة فاشلة لتحرير السفينة التجارية MV ROZEN من أيدي القراصنة في شباط/فبراير ٢٠٠٧، حيث كانت السفينة قد استأجرها برنامج الأغذية العالمي.

القرصنة

٨٩ - منذ الإطاحة باتحاد المحاكم الإسلامية، كانت هناك زيادة رهيبية في نسبة تكرار أعمال القرصنة في المياه المقابلة للصومال. فأفيد بحدوث ست حالات شهدت محاولة ارتكاب أعمال قرصنة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وهناك ما يدعو للاعتقاد في وجود المزيد من الحالات، نظراً لعدم إبلاغ كثير من السفن عن مثل تلك الاعتداءات خشية التعرض للضرر من الزبائن أو دفع ضريبة إضافية تفرضها صناعة التأمين. وتخشى شركات الشحن أيضاً التحقيقات المطولة التي تلي في المعتاد مثل تلك الحوادث.

٩٠ - ويمكن التأكيد على أن أعمال القرصنة التي تجري في المياه المقابلة للصومال يتسبب فيها، على عكس ما يحدث في أجزاء أخرى من العالم، غياب الإدارة القانونية في بر البلد، الأمر الذي يسمح "موقع قيادة القرصنة" بالعمل دون عوائق في كثير من نقاط الهبوط الساحلية. وفي جميع الحالات، فإنه سرعان ما تؤخذ السفن التي يتم الاستيلاء عليها في أعالي البحار إلى المياه الإقليمية للصومال، وإرساؤها قرابة نقطة الهبوط التي أنشأ فيها القراصنة "موقع القيادة". وتثبت حادثة القرصنة التي تعرضت لها السفينة التجارية MV ROZEN هذه النقطة:

اختطاف السفينة التجارية MV ROZEN

كان برنامج الأغذية العالمي قد استأجر السفينة التجارية MV ROZEN، وهي سفينة شحن مملوكة لشركة Motaku Shipping Agencies of Mombasa (وكالات موتاكو للشحن في مومباسا، كينيا)، وذلك لتسليم إمدادات الإغاثة التي ترمس الحاجة إليها شمال الصومال. وفي أثناء رحلة عودتها من باساسو، الصومال في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، تعرضت للاختطاف على يد القراصنة قرب رأس شرواقيف. وكان طاقم السفينة مؤلفا من مواطنين تابعين لكينيا وسري لانكا.

وقد جرى الاستيلاء على السفينة داخل المياه الدولية ثم اقتديت إلى مرسى ضدبغلي شمال غرعد، على طول ساحل دولة بونتلاندا. وعندئذ قام "موقع قيادة القراصنة" المرابط على الشاطئ بالاتصال بمالكي السفينة في مومباسا، وطلبوا فدية قدرها مليون دولار بدولارات الولايات المتحدة.

وأبلغت الإدارات المختصة التابعة للحكومة الاتحادية المؤقتة وسلطات بونتلاندا بالخطر المحقق بالسفينة ووجود "موقع قيادة القراصنة" على الساحل. ولم تبذل السلطات محاولات إلقاء القبض على الأفراد الضالعين في أعمال القرصنة وتقديمهم إلى العدالة ولكن وردت معلومات تفيد بإيفاد بعض قادة العشائر إلى مواقع القيادة للتفاوض حول الإفراج عن السفينة.

وقد يبدو مما سلف ذكره أن الأفراد الضالعين في أعمال القرصنة غير خاضعين لسيطرة الحكومة الاتحادية المؤقتة أو سلطات بونتلاندا من الوجهة القضائية، وأن لديهم القدرة على تنفيذ أنشطتهم دون عائق أو تدخل. وقد أحبطت الجهود الرامية إلى تحديد هويتهم بسبب سوء الاتصالات مع الحكومة الاتحادية المؤقتة.

وفي نهاية المطاف أُفراج عن السفينة MV ROZEN لدى دفع الفدية، التي لم يعلن تفاصيل عنها خوفا من حدوث أعمال انتقامية ضد مالكي السفينة.

٩١ - ويتمتع عدد من شتى السلطات الإقليمية وسلطات العشائر بسيطرة محدودة نسبيا على ما يصفونه بأنه مياههم الإقليمية، فيما عدا منطقة صوماليلاند المنشقة. إذ تسهم قواتها المتمثلة في قواتها العسكرية والشرطة، وتعاونها الوثيق مع السلطات الأجنبية، وتوافق الآراء السائد فيما بين سكانها، فيما تحظى به من استقرار وقدرة على قمع القرصنة. ولم يعلن عن وجود حالات قرصنة في تلك المنطقة ولا يمكن قول الشيء ذاته عن بونتلاندا، وهي المنطقة

الأخرى التي تسعى إلى الحصول على الحكم الذاتي. وفي واقع الأمر، فإن معظم السفن المخطوفة تجد ملاذاً آمناً قبالة ساحل بونتلاندا.

خامسا - بناء القدرات

٩٢ - من المستصوب أن ينظر المجتمعان الإقليمي والدولي في تزويد الحكومة الاتحادية المؤقتة بمساعدة محددة يكون من شأنها تحقيق فوائد منها توفير المساعدة التقنية الضرورية لتنفيذ التوصيات التي اقترحتها فريق الرصد في الفرع ثانياً - بء من هذا التقرير.

سادسا - التنسيق مع الدول والمنظمات

ألف - الدول

الحق في الرد

٩٣ - وجه فريق الرصد ١٢ رسالة إلى فرادى الدول وقطاعات الأعمال التي حددت هويتها فيما يتصل بانتهاكات حظر توريد الأسلحة حسب المشار إليه في الفرع ثانياً أعلاه. وقد أشير إلى الردود التي تلقاها فريق الرصد، لدى انتهائه من إعداد هذا التقرير، في المعلومات المقدمة عن انتهاكات حظر توريد الأسلحة في الفرع ثانياً وجرى استنساخها في المرفقات.

مشاورات مع لجنة الأمم المتحدة: اجتماعات حق الرد المعقودة مع الدول

٩٤ - حضر فريق الرصد، لدى وجوده بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في نهاية نيسان/أبريل وبداية أيار/مايو ٢٠٠٧، جلستي مشاورات مع اللجنة أتيح فيهما لممثلي سبع دول الفرصة للرد على المعلومات الواردة في تقرير الفريق (S/2006/913) على النحو التالي: يوم الثلاثاء، ١ أيار/مايو، المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية؛ وفي يوم الجمعة، ٤ أيار/مايو، جيبوتي ومصر وإريتريا والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية.

٩٥ - وخلاصة القول، نفت الدول المذكورة آنفاً ضلوعها في الصومال، حسب ما بينه فريق الرصد في تقريره المذكور آنفاً. وأعرب فريق الرصد عن تقديره لسماع آراء كل دولة من الدول، ولكنه تمسك بما توصل إليه من نتائج. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الدول التي وجه إليها الفريق رسائل قد أخفقت، ففي معظم الحالات في الرد أو بعثت ردوداً غير كاملة.

الصومال وإريتريا وإثيوبيا والاتحاد الأفريقي

٩٦ - في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ وجه فريق الرصد رسائل إلى حكومات إثيوبيا وإريتريا والصومال اقترح فيها عقد اجتماع مع الممثلين الحكوميين في عاصمة كل منهم لمناقشة المسائل المتصلة بتنفيذ حظر توريد الأسلحة والمسائل الأخرى ذات الصلة.

٩٧ - وفي رسالة موجهة إلى فريق الرصد مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧، أعربت حكومة الصومال عن ترحيبها بزيارة يقوم بها فريق الرصد إلى مقديشو لمناقشة مجموعة من المسائل المتصلة بحظر توريد الأسلحة.

٩٨ - وإضافة إلى ذلك، أجرى رئيس فريق الرصد في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ محادثة هاتفية مع نائب الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة، اقترح فيها نائب الممثل الدائم مسارين لعمل الفريق على النحو التالي: زيارة الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو مع القيام في المقابل بزيارة أديس أبابا، مع مراعاة أعمال مؤتمر المصالحة الوطنية، المقرر أن يبدأ في ١٤ حزيران/يونيه في مقديشو، لدى إعداد خطط السفر إلى مقديشو. وعلاوة على ذلك ذكر نائب الممثل الدائم أنه سيعاود الاتصال بالفريق فيما يتعلق بإمكانية قيام الفريق بزيارة أديس أبابا في الفترة من ١٠ إلى ٢٣ حزيران/يونيه.

٩٩ - ووجه فريق الرصد رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧ إلى ألفا عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، يطلب فيها عقد اجتماع لمناقشة حظر توريد الأسلحة ونشر أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى جانب مسائل أخرى.

بيلاروس

١٠٠ - في رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ طلب الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة من رئيس اللجنة النظر في إمكانية الطلب إلى فريق الرصد تقديم المساعدة فيما تجرته بيلاروس من تحقيقات في الوقائع المتصلة بمحاولة إسقاط إحدى طائرتها وإسقاط طائرة أخرى تابعة لها.

١٠١ - وفي ٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، أبلغ رئيس اللجنة الممثل الدائم لبيلاروس أن اللجنة طلبت من فريق الرصد تزويد سلطات بيلاروس بالمعلومات المتاحة فيما يتعلق بالحادثتين المذكورتين. وبعدها، اجتمع أعضاء الفريق في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ مع ممثلي بعثة بيلاروس بغية مواصلة مناقشة تفاصيل المعلومات التي تطلبها سلطات بيلاروس.

١٠٢ - وبدأ أعضاء فريق الرصد لدى عودتهم إلى مكتبهم الميداني في نيروبي، كينيا، في جمع المعلومات فيما يتعلق بالأحداث المذكورة آنفاً، وسيقومون بإعداد تقرير يوجز ما توصلوا إليه من نتائج. وسوف يبلغ الفريق اللجنة بتلك النتائج.

غانا وجمهورية قيرغيزستان وموزامبيق

١٠٣ - يرغب فريق الرصد في الإعراب عن شكره لحكومة غانا على ما أبدته من تعاون، كذلك لحكومة قيرغيزستان وموزامبيق على المساعدة المقدمة منهما، من خلال رسالتهما المؤرختين ٢٤ نيسان/أبريل و ٦ حزيران يونيه ٢٠٠٧ على التوالي. ويتطلع الفريق إلى مواصلة التعاون مع تلك الحكومات.

باء - المنظمات

الأمم المتحدة

مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال

١٠٤ - اجتمع أعضاء فريق الرصد مع فرنسوا لونسني فول، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، ومع نائب الممثل الخاص لتبادل وجهات النظر والمعلومات حول الحالة الأمنية السائدة في الصومال.

بعثة الأمم المتحدة للتقييم التقني

١٠٥ - في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، قدم خبراء فريق الرصد إحاطة إلى أعضاء بعثة الأمم المتحدة للتقييم التقني بشأن الصومال، حيث قامت البعثة بعدئذ بإعداد تقرير وردت نتائجه الأساسية في تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2007/204). وزود الفريق أعضاء البعثة بمعلومات فيما يتعلق بتفشي العنف وعودة ظهور قوات الشباب في مقديشو وما تشكله من تهديد على مدى فعالية إرساء سلطة الحكومة الاتحادية المؤقتة.

فريق الخبراء المعني بالسودان

١٠٦ - في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، اجتمع أعضاء فريق الرصد في نيروبي مع خبير معني بالسودان في فريق الخبراء فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥). وجرى مناقشة انتهاكات حظر توريد الأسلحة التي تشهدها المنطقة في أجزاء كبيرة منها ووسائل التعاون الممكن بين فريق الرصد وفريق الخبراء.

الاتحاد الأفريقي - بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

أوغندا (بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال)

١٠٧ - في ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، وعلى إثر نشر القوات أوغندية في الصومال في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تبادل رئيس فريق الرصد وخبير الأسلحة بالفريق وجهات النظر مع مسؤولي الحكومة أوغندية في كمبالا حول الحالة العسكرية والأمنية السائدة في الصومال.

الدوائر الدبلوماسية

١٠٨ - عقد فريق الرصد عدة اجتماعات في نيروبي مع عدد من ممثلي الدوائر الدبلوماسية بناء على طلب كل منهم، تحقيقاً لأمر منها تبادل الآراء بشأن الحالة العسكرية والأمنية السائدة في الصومال.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

الأسلحة

١٠٩ - يتمثل رأي فريق الرصد في أن أعداد الأسلحة المتداولة حالياً في الصومال (في وسط وجنوب الصومال بوجه خاص) تتجاوز في حد ذاتها الأعداد التي كانت قائمة في البلد منذ أوائل التسعينات. وهناك على الأقل ثلاثة تجمعات رئيسية للأسلحة: الأسلحة التي بحوزة القوات الإثيوبية، والحكومة الاتحادية الانتقالية، والوحدة العسكرية أوغندية التابعة للاتحاد الأفريقي في مقديشو؛ والأسلحة التي بحوزة قوات الشباب، بما في ذلك مخبئي أسلحتهم، والأسلحة التي بحوزة أمراء الحرب والعشائر.

١١٠ - وبدلاً من أن يؤدي وجود وأنشطة القوات العسكرية التابعة لإثيوبيا والحكومة الاتحادية الانتقالية والاتحاد الأفريقي إلى كبح جماح انتشار الأسلحة، استمر إلى حد بعيد تدفق تلك الأسلحة بغزارة على الصومال في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ حتى منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قبيل إعداد وتقديم هذا التقرير إلى الأمانة العامة. ويجري جلب الأسلحة إلى الصومال إما علانية، كما في حالة القوات التابعة لإثيوبيا والاتحاد الأفريقي، أو من خلال قنوات خفية، كما في حالتي المسار الإريترى وسوق باكارا للأسلحة، على سبيل المثال، حيث توزع بشكل واسع على قوات الشباب والعشائر وأمراء الحرب وآخرين. وفي حين يقر فريق الرصد بالإعفاء الممنوح للاتحاد الأفريقي، فإنه يرى

أن أغلبية الأسلحة القائمة حاليا في الصومال قد جُلبت أو أدخلت إلى الساحة الصومالية انتهاكا لحظر توريد الأسلحة.

١١١ - وعلاوة على ذلك، من الجدير بالملاحظة أن السيطرة على أغلبية الأسلحة في الصومال ليست بيد طرف مؤثر واحد أو سلطة واحدة. ويلاحظ ذلك رغم محاولات الحكومة الاتحادية المؤقتة إرساء سلطتها على غيرها من الأطراف الصومالية المؤثرة.

١١٢ - وبإيجاز، فإن الصومال مكسب بالأسلحة. وتضم الساحة الصومالية حاليا أعدادا من الأسلحة أكبر من أي وقت مضى منذ أوائل التسعينات. وقد جُلبت تلك الأسلحة وأدخلت إلى الساحة الصومالية بوسائل عدة على أيدي أطراف مؤثرة متنوعة ولا تزال بحوزة مجموعة متنوعة من الأطراف المؤثرة المهمة التي قد تكون قوية عسكريا؛ وليس هناك سلطة راسخة بوضوح لديها القدرة على ممارسة السيطرة على معظم الأسلحة. وإضافة إلى ذلك، ما زالت، حتى تقديم هذا التقرير، تلك الحالة جارية في ظل انعدام الأمن الدائب، وتمرد محدود النطاق ومهلك تشنه مجموعة من الميليشيات التي لم تُهزم بعد، وقوات الشباب والعشائر وأمراء الحرب الذين يتزايد سخطهم - ويحاولون جميعا إعادة عقارب الساعة إلى الوراء وإعادة إرساء أنشطة كل منهم أو مواصلتها بغض النظر عن وجود الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات العسكرية التابعة لإثيوبيا والاتحاد الأفريقي.

التمويل

١١٣ - نظرا إلى الانشقاق الذي يواجهه قطاع الأعمال بسبب هزيمة اتحاد المحاكم الإسلامية، تعاني المعارضة العسكرية التي تواجهها الحكومة الاتحادية الانتقالية نقصانا في الأموال القادمة من داخل الصومال، حيث أصبحت تعتمد بشكل أكبر على الأموال الآتية من أفراد في بلدان أجنبية.

١١٤ - إن السيطرة على المصادر التقليدية لإدراج الإيرادات قد تحولت من جديد إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية وأمراء الحرب الذين يستفيدون من تلك الإيرادات. بيد أنه نظرا إلى أن البلد يمر باقتصاد حرب وأن الجهود المالية تتركز في المجال العسكري، لم يترك سوى حيز ضئيل جدا أمام قطاع الأعمال كي ينتعش ويسدد الضرائب.

١١٥ - وهناك مجموعة من العوامل، منها معدلات الضرائب العالية، والظروف غير الآمنة وانعدام الثقة، وانخفاض التدفقات التجارية والتعاملات في قطاع الأعمال، وارتفاع الأسعار، والارتفاع المفاجئ في التضخم، ونقصان الإيرادات، قد أدت إلى حدوث تقلص مالي، مما أفضى إلى قلة الأموال المتاحة بسبب الضرائب.

النقل

١١٦ - إن الانتصار الذائع الصيت الذي حققته قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، بدعم من القوات الإثيوبية، على اتحاد المحاكم لم يسفر بعد عن الاستقرار المنتظر. وبدلاً من ذلك، يسود الإحباط وخيبة الأمل. فقد تدهورت الأحوال المعيشية العامة في الصومال وزادت إلى حد كبير الأعمال الانتقامية الموجهة ضد الحكومة.

١١٧ - ويتآكل بسرعة أي قدر محدود من الثقة كان قائماً في قدرة الحكومة الاتحادية الانتقالية على إدارة الحكم. وبلغ العداء ضد إثيوبيا قمته - الأمر الذي لم يساعد عليه بوضوح الرد الشديد الوطأة الذي وجهه الجيش الإثيوبي ضد هجمات المتمردين، والذي استعملت فيه قوة غير متناسبة لرحضة المتمردين عن الأماكن المشتبه اختباؤهم فيها.

١١٨ - وتحدث الهجمات ضد الطائرات، وأعمال القرصنة ومحاولات اختطاف السفن البحرية تأثيراً يقلل من ثقة الشركات التجارية في إمكانية إجراء تعاملات تجارية مع الصومال، مما يفضي إلى ندرة الأصناف الغذائية الضرورية والإمدادات الطبية. كما أثر ذلك في تسليم المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها حيث يعزف ملاك السفن بشكل متزايد عن المغامرة بالدخول إلى المياه الصومالية.

١١٩ - وليس ثمة شك في أن التزايد في هجمات القرصنة ناشئ عن مناخ انعدام القانون السائد حالياً بالبر الصومالي، مما يوفر ملاذاً "لأمراء القرصنة" يمكنهم من تنفيذ عملياتهم دون عائق.

باء - التوصيات

الأسلحة

١٢٠ - إن الحكومة الاتحادية الانتقالية تعمل، بمساعدة إقليمية ودولية على النحو المشار إليه في هذا التقرير، على استعادة السيطرة على الصومال وإرساء ذاتها كحكومة قادرة على الاستمرار. ويوصي فريق الرصد بأن تنظر الحكومة في اتخاذ الإجراءات التالية فيما يختص بفرض السيطرة على مشكلة الأسلحة المستفحلة:

(أ) إعداد برنامج رسمي، أو مواصلة الجهود القائمة حالياً بغرض تجميع جميع الأسلحة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وتدمير تلك الأسلحة أو تسجيلها؛

(ب) إزالة سوق باكارا للأسلحة؛

(ج) إنشاء قوة شرطة قادرة مهنيًا تقوم، من خلال جهود الخفارة المجتمعية وغير ذلك من أنشطة جمع المعلومات المنظمة، بإيلاء الأولوية لتحديد مواقع مخابئ الأسلحة ومعالجتها بالصورة الملائمة.

التمويل

١٢١ - ينبغي للحكومة الاتحادية المؤقتة بذل جهود متضافرة كي تتيح تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل التهديدات إلى أقل حد، على أن تشمل: تحسين الظروف الأمنية عموماً؛ ووقف الجباية غير الشرعية للضرائب عند نقاط التفتيش وغيرها من الأماكن؛ وهئية مناخ الثقة داخل قطاع الأعمال. ومن بين الأولويات أيضاً رسم سياسات كافية للسوق، وخفض التضخم، وتوحيد الإجراءات الضريبية، ووضع نظام مالي منضبط.

١٢٢ - وفيما يختص بالتهديدات المالية، من الضروري تعزيز الضوابط المفروضة على التدفقات المالية الداخلة إلى البلد إما في صورة عينية أو إلكترونية، ومن ثم كبح جماح تدفق الأموال التي قد تستعمل في تمويل تصعيد الصراع.

النقل

١٢٣ - ينبغي، للحد من تدفق الواردات إلى البلد بشكل غير منضبط، النظر في الاستعانة بخدمات شركة دولية شهيرة في مجال التفتيش والتحقق بغرض رصد جميع الواردات إلى الصومال، على أن تعمل تلك الشركة بالتعاون مع هيئة الجمارك الصومالية وأن ينتشر موظفوها في جميع الموانئ والمطارات. وسيكون من شأن هذا النظام أيضاً تحقيق المساءلة فيما يتعلق بالإيرادات المجمعة بجميع الموانئ.

١٢٤ - وينبغي تشجيع سلطات الحكومة الاتحادية الانتقالية على العمل بالمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية التي أعدتها المنظمة البحرية الدولية بغرض تعزيز الأمن البحري بالموانئ، مما سيكون من شأنه المساعدة على كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

١٢٥ - وينبغي أن تتضمن أي بعثة للسلام في الصومال عنصراً من القوات البحرية لتمكين البلد من السيطرة بفعالية على السواحل الصومالية الممتدة والنائية وتوفير الأمن بها.

١٢٦ - وتحقيقاً لقدر من الانضباط في التجارة التي تقوم بها السفن الشراعية، ينبغي تشجيع دول المنطقة على أن تضع لوائح لسفن الشحن وسفن نقل المسافرين التي لا تشملها أحكام الاتفاقيات البحرية الدولية. وسوف يكون من شأن ذلك تنظيم التجارة التي تقوم بها السفن التقليدية، بما في ذلك السفن الشراعية، التي تجوب المياه قرب الصومال. ويتم عمل ذلك تحت إشراف المنظمة البحرية الدولية، التي قدمت بالفعل المساعدة، في مناطق أخرى، على وضع تشريعات نموذجية على هذا المنوال.

Annex I: Contract of sale of IL-76 to ERIKO Enterprise (Eritrea)

КОНТРАКТ
Купли-продажи самолета
 21 Июля 2006

“Aerolift company Limited”, в лице Евгения Захарова, именуемый в дальнейшем Продавец, и компания «**ERIKO ENTERPRISE**», в лице г-на Kelati Haile, именуемый в дальнейшем Покупатель, заключили настоящий Контракт о нижеследующем:

1. ПРЕДМЕТ КОНТРАКТА

1.1.Продавец продал, а Покупатель купил, а самолет UN 76496, заводской номер 073410301.

2. ЦЕНА И ОБЩАЯ СУММА КОНТРАКТА

2.1. Условия оплаты прилагаются в дополнении контракта

3. УСЛОВИЯ ПЛАТЕЖА

3.1.Платеж за самолет, поставляемый по настоящий Контракт, будет производиться в долларах США в соответствии с условиями и графиком осуществления платежей.

3.2.Все обязательные платежи, пошлины и сборы, связанные с настоящим Контрактом, подлежащие уплате в стране Продавца относятся на счет Продавца, подлежащие уплате в стране Покупателя относятся на счет Покупателя ..

4. ПЕРЕХОД ПРАВА СОБСТВЕННОСТИ

4.1.В течение четырех (4) дней с момента подписания данного Контракта Стороны оформляют Акт приема – передачи самолета.

4.3.Продавец обязан предоставить Покупателю следующую документацию:
 Экспортный сертификат Годности.
 Действующий сертификат Годности.
 Сертификат о снятии с реестра.

CONTRACT
Of Sale and Purchase of the Aircraft
 21 July 2006

“Aerolift company Limited”, hereinafter referred to as the “Seller” represented by Evgueny Zakharov and «**ERIKO ENTERPRISE**», hereinafter referred to as the “Buyer”, represented by Mr. Kelati Haile, has agreed in the present Contract on the following:

1. SUBJECT OF THE CONTRACT

1.1.The Seller has solds and the Buyer has bought the aircraft UN 76496, factory number 073410301.

2. PRICE AND TOTAL AMOUNT OF THE CONTRACT

2.1. Payment conditions will be enclosed with contract forms

3. TERMS OF PAYMENT

3.1 Payment for the Aircraft, delivered under the Present Contract shall be effected in US dollars in conformity with the Conditions and Schedule of Payments

3.2 All obligatory payments, duties and charges connected with this Contract and which are due in the Buyer's country are settled by the Buyer, and all those above which are due in the Seller's country are to be paid by the Seller.

4.TRANSFER OF THE RIGHT OF OWNERSHIP

4.1. Within four (4) days from the signing of this Contract the Parties shall make out an Acceptance Report

4.3 The Seller obliged to issue the following documents:
 Certificate of Airworthiness for Export
 Valid Certificate of Airworthiness
 De –registration Certificate

Протокол взвешивания
 Сертификат по шумам
 Лицензию на радиостанцию
 Сертификат на ТКАС
 Протокол списания девиации
 RVSM

Weighing Certificate
 Noise License
 Radio License
 TCAS Certificate
 Recent Compass Swing Record
 RVSM

5. ОБЯЗАННОСТИ СТОРОН

5.1. Продавец обязан:
 5.1.1. Подготовить и представить самолет, поставляемый по настоящему Контракту, для приемки Покупателем в указанный в Контракте срок.
 5.1.2. Допустить пребывание необходимых специалистов Покупателя в пункте комплектации и отправки самолета.
 5.1.3. Передать Покупателю продаваемый по настоящему Контракту самолет, свободным от любых обязательств в пользу третьих лиц, как в момент передачи, так и в будущем.

5.2. Покупатель обязан:
 5.2.1. За свой счет направить комиссию для приемки самолета по качеству в аэропорт Массава (Эретрия).
 5.2.2. Принять самолет в месте и в срок, указанный в настоящем Контракте.
 5.2.3. Оплатить стоимость самолета в порядке и в сроки, предусмотренные настоящим Контрактом.
 5.2.4. Начать эксплуатацию самолета только после смены регистрации и под своим Свидетельством Эксплуатанта.
 5.2.5. Снять старые регистрационные знаки и Лого с ВС, по прибытию его на базовый аэропорт Покупателя.

6. СРОКИ ПОСТАВКИ

6.1. Продавец гарантирует передать самолет Покупателю не позднее 4 дней со дня подписания контракта.

7. УСЛОВИЯ СДАЧИ-ПРИЕМКИ

7.1. Техническая приемка самолета проводится приемной комиссией Покупателя.

5. RESPONSIBILITIES OF THE PARTIES

5.1. The Seller is obliged:
 5.1.1. To prepare and furnish the Aircraft, delivered under the present Contract, for the Buyer's acceptance in the term, stipulated in the Contract.
 5.1.2. To allow staying of the Buyer's required specialists at the place of furnishing and dispatch of the Aircraft.
 5.1.3. To submit to the Buyer the Aircraft under this Contract completely without any obligations before the third Parties at the moment of such hand over and in future.

5.2. The Buyer is obliged:
 5.2.1. To send at his own cost a commission to accept the aircraft (quality acceptance) to Massawa airport (Eretria).
 5.2.2. To accept the aircraft in the place and time stated in this Contract.
 5.2.3. To pay the cost of the aircraft in the order and terms stipulated by this Contract.
 5.2.4. To start the operation of aircraft after change registering mark and under Buyers AOC.
 5.2.5. Remove the old logo and registration mark, when aircraft will reach the base airport of Buyer.

6. DELIVERY TERMS

6.1. The Seller guarantees to deliver aircraft to the Buyer not later than within 4 days from the date of contract signed.

7. DELIVERY ACCEPTANCE CONDITIONS

7.1. Technical acceptance of the aircraft is done by the Buyer's acceptance commission.

7.2. Покупатель обязуется направить приемную комиссию за свой счет. Место проведения технической приемки аэропорт Массава (Эретрия).

7.3. Техническая приемка самолета оформляется актом технического состояния, который подписывается уполномоченными представителями Покупателя и Продавца.

7.4. Самолет, проданный по настоящему Контракту, считается сданным Продавцом и принятым Покупателем в отношении качества - в соответствии с качеством, указанным в акте технического состояния.

8.КАЧЕСТВО САМОЛЕТА

8.1.Самолет должен быть передан Покупателю в исправном состоянии в соответствии с предъявляемыми к такому типу самолетов требованиями с учетом фактического износа согласно спецификации.

9.ТЕХНИЧЕСКАЯ ДОКУМЕНТАЦИЯ

9.1.Продавец передает Покупателю техническую документацию, необходимую для эксплуатации и обслуживания самолета.

10.ПРЕТЕНЗИИ

10.1.Претензии по качеству самолета могут быть заявлены во время приемки самолета по техническому состоянию, если качество самолета не соответствует указанному в прилагаемом Акте технического состояния.

10.2. В случае выявления какого-либо дефекта в течении принимающей проверки, Продавец берет на себя все расходы,связанные по их замене или устронению.

10.3. После подписания обеими сторонами Акта приема-передачи претензии по качеству не принимаются.

10.4 Продавец отвечает за все технические дефекты, о которых знал, до принимающей

7.2. The Seller shall send the Acceptance commission at his own expense. The place of technical acceptance is Massawa Airport (Eretria).

7.3. Technical Acceptance of the aircraft is to be executed in the Protocol of technical condition and signed by duly authorized representative of the Buyer and the Seller.

7.4. The aircraft sold under the present Contract is considered to be delivered by the Seller and accepted by the Buyer in respect of quality – according to quality stipulated by the Protocol of Technical Condition.

8. QUALITY OF THE AIRCRAFT

8.1. The aircraft shall be delivered to the Buyer in serviceable condition in conformity with technical characteristics stipulated in the manuals of the aircraft issued by the manufacturer with consideration of the actual depreciation stipulated in specification

9. MANUALS

9.1. The Seller provides to the Buyer manuals that are necessary for operation and maintenance.

10. CLAIMS

10.1. Claims on the aircraft can be made during technical acceptance of the aircraft if this technical condition is not in conformity with the attached Protocol of technical condition.

10.2 In case of any defect arises in during the acceptance check. All costs of repair notification or replacement shall be borne by the Seller.

10.3. After the Protocol of Delivery Acceptance is signed the claims regarding quality are not



проверке самолета, но своевременно не информировал Покупателя.

11. ШТРАФНЫЕ САНКЦИИ

11.1. В случае, если по вине Продавца произойдет задержка в поставке самолета по настоящему контракту, он выплачивает штраф за каждый день просрочки в размере 0,05% от стоимости контракта, но не более 5% с суммы Контракта.

12. АРБИТРАЖ

12.1. Все споры и разногласия, возникшие между сторонами по настоящему Контракту или в связи с ним, подлежат разрешению путем переговоров между сторонами.

12.2. В случае, если они не придут к согласию в решении вопроса, послужившего возникновению спора, то после письменной констатации, разногласия передаются на рассмотрение арбитражного суда ОАЭ.

13. ФОРС-МАЖОР

13.1. Ни одна из сторон не будет нести ответственности за полное, или частичное неисполнение любого из своих обязательств, если их неисполнение будет являться следствием форс-мажорных обстоятельств (наводнение, пожар, землетрясение и другие стихийные бедствия, война или военные действия), возникших после заключения контракта.

13.2. Если любое из перечисленных обстоятельств непосредственно повлияло на исполнение сторонами обязательств в срок, установленный в Контракте, то этот срок, отодвигается на время действия соответствующего обстоятельства.

13.3. Сторона. Для которой создалась невозможность исполнения обязательств по данному Контракту в силу вышеуказанных форс-мажорных обстоятельств, обязаны в письменной форме уведомить другую сторону не позднее 10 дней с момента их наступления и прекращения.

Факты, изложенные в Уведомлении,

acceptable.

10.4. In case of any latent defect misrepresentation or keeping knowledge which the Seller knew or should have known it, then he will be responsible for any damage or loss resulted from such issues.

11. PENALTIES

11.1. In case of delay in delivery if the aircraft under the present Contract through the Seller's fault he shall pay penalty for each day of delay at the rate of 0.05% of the amount of the Contract but not more than 5% of the Contract value.

12. ARBITRATION

12.1. All disputes and disagreements between the parties in connection with the Present Contract shall be settled by means of discussions between the parties.

12.2. In case the parties do not reach the agreement in settling an issue causing the dispute shall be forwarded to the arbitration court of UAE.

13. FORCE- MAJEURE

13.1. The Parties are released from responsibility for complete or partial non fulfillment of any of their liabilities under the Contract if this non fulfillment was caused by force-major circumstances including: fire, flood, earth quake and other disasters, war or military action arisen after the conclusion of the contract.

13.2. If any of the above mentioned circumstances have directly effected the fulfillment of the obligations in the time stipulated in the contract this time shall be postponed within the period of duration of appropriate circumstances.

13.3. The Party unable to fulfill its liabilities shall notify the other Party immediately but not more than 10 days from the moment of the commencement and termination of the above

должны быть подтверждены Торгово-промышленной палатой или другими компетентными органами стран сторон.

13.4. не уведомление и несвоевременное уведомление лишает стороны право ссылаться на любое вышеуказанное обстоятельство как на основание, освобождающее от ответственности за неисполнение обязательств.

13.5. В случае, если форс-мажорные обстоятельства продолжаются в течение более трех месяцев, любая из сторон вправе требовать расторжения настоящего Контракта полностью или частично без обязательств по возмещению возможных убытков.

14 КОНФИДЕНЦИАЛЬНОСТЬ.

14.1. Стороны обязуются хранить полную конфиденциальность в отношении исполнения настоящего Контракта и не распространять и не передавать никакую информацию о предмете настоящего Контракта, в условиях и порядке взаимных расчетов.

14.2. Стороны также обязуются не позволять доступ третьим лицам или третьей стороне содержание настоящего Контракта за исключением лиц, причастных к исполнению настоящего Контракта в пределах, необходимых для выполнения Контракта.

14. ВСТУПЛЕНИЕ ДОГОВОРА В СИЛУ

15.1. Настоящий Контракт вступает в силу со дня его подписания и действует до выполнения сторонами своих обязательств.

16. ПРОЧИЕ УСЛОВИЯ.

16.1 При заключении дополнительного соглашения Продавец возмет на себя обязательство по техническому сопровождению самолета и снабжению запасными частями.

16.2 Стороны договорились что Продавец предоставит Покупателю свой позывной "LFT" в целях выполнения покупателем

mentioned circumstances, in written form about their commencement, expected duration and termination. The fact statement notification must be confirmed by Chamber of Commerce and Industry or other concerned body of the countries of tile parties.

13.4. An untimely notification or absence of the notification of force-major circumstances deprives the corresponding party of the rights to refer to them as basis, which release from the responsibility for default.

13.5. If the fore -major circumstances last longer then 3 months then either Party entitle to cancel whole contract or a pail of it without obligations for compensation of possible losses.

14 CONFIDENTIALITY

14.1. The Parties are obliged to keep the fulfillment of the Present Contract fully confidential and prevent the disclosure and the transfer of any information about the subject of the present Contract, terms and conditions and order mutual settlement.

14.2. The Parties are obliged to prevent access of a third person or a third Party to the next of the Present Contract excluding the person involved into the fulfillment of the Present Contract within the limits required for the execution of the Contract.

14. EFFECTIVE DATE OF THE CONTRACT

15.1. The Present contract shall come into force from the moment of signing arid is valid till the moment when the Parties have fulfilled their obligations.

16 OTHER CONDITION.

16.1 For concluding additionally agreement Seller can take obligation for Technical

коммерческих полетов на период пока Покупатель не зарегистрирует в ИКАО свой собственный позывной но на срок не более 3-х месяцев. Продавец обязуется своевременно оплачивать аэронавигационные и другие сборы связанные с использованием позывного Покупателя. Покупатель обязуется не выполнять полетов под позывным Продавца в аэропорты не зарегистрированные в JEPPESEN , для перевозок военных грузов , а также для перевозок запрещенных грузов .

16.3. Ни одна из сторон не имеет права передавать третьей стороне права и обязанности по настоящему Контракту без письменного согласия другой стороны

16.4. Дополнения, изменения к настоящему Контракту считаются действительными лишь при условии, если они выполнены в письменной форме и подписаны лицами, уполномоченными на то договорившимися сторонами.

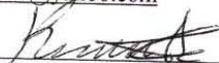
16.5. Условия настоящего Контракта будут применимы, если иное не будет оговорено в приложениях к настоящему Контракту, являющимися его неотъемлемой частью.

16.6. Настоящий Контракт составлен в двух экземплярах на русском и английском языках, по одному для каждой из сторон, из которых английский язык является основным.

16.7. Факсимильная копия настоящего Контракта имеет равную юридическую силу с оригиналом Контракта.

17. ПОДПИСИ СТОРОН

Покупатель:
ERIKO ENTERPRISE
P.O. Box 9302 Asmara, Eretria
Eretria , Asmara , Waisay str. 0117
Tel. 002911122144&002911122806
Fax. 002911123137
e-mail: horneriko@yahoo.com

For Buyer: 
M.D. Kelati Haite

Date : 21 July 2006

accompaniment of Aircraft and spare parts supply.

16.2. Parties agreed that Seller authorize to Buyer use Sellers call sign " LFT" to perform commercial flights till the moment Buyer will register his own call sign with ICAO but for the period do not exceeding 3 month . The Buyer is obliged to pay aero navigation fees and any other fees involved subject to operation under the Sellers call sign . The Buyer is obliged do not perform flights under Sellers call sign on runways do not registered in JEPPESEN , military flights or flights with arms on board , to transport prohibited cargo .

16.3 Neither Party shall be entitled to assign the right and obligation under the present Contract to the third party without written consent of the other party.

16.3 Appendixes, supplements and amendments to the Present Contract shall be considered effective if they are made in writing and signed by duly authorized representatives of both parties only.

16.4. Terms and conditions of the present Contract shall be applicable if otherwise shall not be stated in Appendixes to the Present Contract, to be an integral Part of it.

16.5. The present Contract is done in two copies in Russian and English languages one for each party with main English language.

16.6 Fax copy of this contract has the same legal force as its original.

17. SIGNATURE OF PARTIES

The Buyer:
ERIKO ENTERPRISE
P.O. Box 9302 Asmara, Eretria
Eretria , Asmara , Waisay str. 0117
Tel. 002911122144&002911122806
Fax. 002911123137
e-mail: horneriko@yahoo.com

For Buyer: 
M.D. Kelati Haite

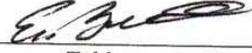
Date : 21 July 2006

Продавец: "Aerolift company Limited"
British Virgin Islands .
Tel : 0027117065503
Fax : 0027117065860
Email: evguenyz@aerolift.org

За продавца 
Директор Евгений Захаров .

Дата : 21 Июля 2006

The Seller: "Aerolift company Limited"
British Virgin Islands .
Tel : 0027117065503
Fax : 0027117065860
Email: evguenyz@aerolift.org

For Seller: 
Director Evgueny Zakharov

Date : 21 July 2006

Annex II: Overview of flights with aircraft of Aerogem Aviation Ltd operated by Fab Air

Aerogem Aviation Ltd – Fab Air					
Date	CallSign	Aircraft Type	Aircraft Registration	From	To
17/11/2006	FBA2515	B707	9G-OAL	Massawa Eritrea	Mogadishu Somalia
22/11/2006	FBA2515	B707	9G-OAL	Asmara Eritrea	Mogadishu Somalia
24/11/2006	FBA2515	B707	9G-OAL	Massawa Eritrea	Uganda
24/11/2006	FBA2156	B707	9G-OAL	Nampula Mozambique (*)	Massawa Eritrea
25/11/2006	FBA2515	B707	9G-OAL	Massawa Eritrea	Mogadishu Somalia
27/11/2006	FBA2515	B707	9G-OAL	Massawa Eritrea	Nampula Mozambique(*)
28/11/2006	FBA2515	B707		Asmara Eritrea	Nampula Mozambique(*)
01/12/2006	FBA2515	B707	9G-OAL	Massawa Eritrea	Nampula Mozambique(*)
02/12/2006	FBA2515	B707	9GOAL	Massawa Eritrea	Nampula Mozambique(*)
03/12/2006	FBA2525	B707	9G-OAL	Massawa Eritrea	Nampula Mozambique(*)
07/12/2006	FBA2515	B707	9G-OAL	Massawa Eritrea	Mogadishu Somalia
08/12/2006	FBA2515	B707	9G-OAL	Massawa Eritrea	Mogadishu Somalia
08/12/2006	FBA2516	B707	9G-OAL	Mogadishu	Massawa

				Somalia	Eritrea
08/12/2006	FBA2515X	B707	9G-OAL	Massawa Eritrea	Mogadishu Somalia
09/12/2006	FBA2515	B707	9G-OAL	Massawa Eritrea	Mogadishu Somalia
09/12/2006	FBA2516	B707	9G-OAL	Mogadishu Somalia	Massawa Eritrea
11/12/2006	FBA2515	B707	9G-OAL	Massawa Eritrea	Mogadishu Somalia
11/12/2006	GCK0808	B707	9G-OAL	Mogadishu Somalia	Al Fujairah U.A.E.

(* The Government of Mozambique informed the Monitoring Group that none of the planes actually landed in Mozambique (See Annex IV)

Annex III: Government of Eritrea response to the Monitoring Group

Permanent Mission of Eritrea
to the United Nations



የኢትዮጵያ ግንባርና ግልጽ ግንባር ግንባር
የሚከተል ግንባር ግንባር ግንባር
የሚከተል ግንባር ግንባር ግንባር

22 March 2007

Dear Mr. Shiemsky,

I have the honour to acknowledge receipt of your letter dated 14 March 2007 with reference number S/AC.29/2007/MG/OC.2 regarding the arms embargo on Somalia pursuant to Security Council resolution 733 (1992).

The alleged information that the Monitoring Group claims to have received on the flights of aircraft B-707 with registration number 9G-OAL, operated by Aerogem Aviation Ltd, departing from the airports of Asmara and Massawa with destinations to Somalia is categorically groundless. The Government of the State of Eritrea has in the past repeatedly rejected and refuted in writing similar fabricated accusations.

The continuous and deliberate subtle disinformation campaigns against Eritrea cannot serve to cover up the illegal, dangerous and destabilizing military adventurism perpetrated against Somalia by the regime in Ethiopia and its handlers. It is sad that the mandate of the Monitoring Group on Somalia continues to be misused and abused by some countries who have created quagmire in Somalia.

I wish to take this opportunity to reiterate my government's long standing policy of non-interference in the internal affairs of Somalia and for the Somalis to find their own solution through dialogue and reconciliation. I also wish to reaffirm my government's unwavering commitment to the regional peace and stability.

I would, therefore, hope and urge the Monitoring Group to be more vigilant and faithful to the mandate it has been entrusted to perform by the United Nations Security Council.

Please accept, Sir, the assurances of my highest consideration.

Araya Desta
Ambassador, Permanent Representative

Mr. Bruno Schiemsky
Coordinator, Monitoring Group on Somalia
Security Council Resolution 1724 (2006)
United Nations, Room S-3055B
New York, NY 10017

Annex IV: Government of Mozambique response to the Monitoring Group

MISSÃO PERMANENTE
DA REPUBLICA DE MOÇAMBIQUE
JUNTO ÀS NAÇÕES UNIDAS



PERMANENT MISSION OF THE
REPUBLIC OF MOZAMBIQUE
TO THE UNITED NATIONS

420 East 50 Street
New York, NY 10022
Phone: (212) 644-6800
Fax: (212) 644-5972

MOZ/GE/149/07

24 April 2007

Dear Mr. Schiemsky,

I have the honour to address you in reply to your letter ref. S/AC.29/2007/MG/OC.5, dated 15 March 2007, in which you have requested my Government's cooperation in investigating possible violations of the general and complete arms embargo on Somalia, imposed by Security Council resolution 733 (1992), by providing the Monitoring Group on Somalia with further information concerning a B-707, registration number 9G-OAL, operated by *Aerogem Aviation Ltd*, which had departed the airports of Asmara and Masawa, Eritrea, allegedly destined for Mozambique.

Following consultations with the relevant authorities of my country, I have been duly authorized to inform you that, after full investigation into the allegations, there is no record, either of the above-mentioned aircraft, or of any other similar aircraft operated by *Aerogem Aviation Ltd* landing in the Mozambican territory in the period under review.

Mr. Bruno Schiemsky
Chairman of the Monitoring Group on Somalia
Security Council Resolution 1724 (2006)
New York

I would also wish to emphasize further that my Government is fully committed to abide by its obligations concerning Security Council resolutions on arms embargo not only on Somalia, but also with respect to other similar such resolutions, as well as all Security Council resolutions.

Sincerely,

A handwritten signature in black ink, appearing to read 'Filipe Chidamo', written over a horizontal line.

Filipe Chidamo
Ambassador-Extraordinary and Plenipotentiary
Permanente Representative to the United Nations

Annex V: Government of the Kyrgyz Republic response to the Monitoring Group

Кыргыз Республикасынын
Бириккен Улуттар Уюмундагы
Туруктуу Өкүлдүгү



Permanent Mission of the
Kyrgyz Republic to the
United Nations

866 United Nations Plaza, Suite 477, New York, NY 10017, Tel.: (212) 486-4214, Fax: (212) 486-52-59
E-mail: Kyrgyzstan@un.int

Ref.# 016/84

The Permanent Mission of the Kyrgyz Republic to the United Nations presents its compliments to the United Nations Monitoring Group on Somalia and in reply to the letter with ref.# S/AC.29/2007/MG/OC.13 dated by 22 May 2007 has the honor to inform on the following.

The Air Company "Fab Air" had been registered by the Kyrgyz State register under #29 and had the call sign "FBA" attributed by the International Civil Aviation Organization. But "Fab Air" was closed in January 2007 since it didn't comply with the regulations of Civil Aviation Department of the Kyrgyz Republic e.g. information concerning its production activity, rental plans or aircrafts' purchasing, possession of necessary staff and structure was not provided. On 5 February 2007 the recall notification of "FBA" 3-letter code from "Fab Air" was sent by the Kyrgyz side to the Air Company and to the International Civil Aviation Organization.

Therefore any other information regarding the above flight including documentation such as cargo manifest, airway bill and flight plan, names of the crew, invoices and other relevant details requested by the Monitoring Group on Somalia is not available.

The Permanent Mission of the Kyrgyz Republic to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the United Nations Monitoring Group on Somalia the assurances of its highest consideration.

Monitoring group on Somalia
United Nations
New York



New-York, June 06, 2007

Annex VI: Government of Ethiopia response to the Monitoring Group



PERMANENT MISSION OF THE FEDERAL
DEMOCRATIC REPUBLIC OF ETHIOPIA
TO THE UNITED NATIONS

866 Second Avenue, 3rd Floor • New York, N.Y. 10017
Tel.: (212) 421-1830 • Fax: (212) 754-0360

15 June 2007

Dear Mr. Schiemsky,

I have the honour to refer to your letter no. S/AC.29/2007/MG/OC.17, dated 8 June 2007, concerning allegations of violations of the arms embargo on Somalia.

The connection the Monitoring Group is trying to make between the involvement of the Government of Ethiopia in Somalia and the arms embargo imposed on Somalia under Security Council Resolutions 733 (1992) and 1425 (2002) has no foundation whatsoever. Ethiopia has been involved in Somalia at the invitation of the legitimate and internationally recognized Transitional Federal Government (TFG) of Somalia. The Transitional Federal Parliament of Somalia also invited Ethiopia to assist the Government in the defense of the Transitional Federal Institutions (TFIs) from persistent attacks by local and international extremist and terrorist groups. These groups supported and financed by parties from both inside and outside the region, were trying to dismantle the TFIs.

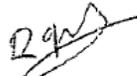
It is also to be recalled that those same extremist and terrorist groups declared Jihad on Ethiopia and carried out terrorist attacks in Ethiopia and infiltrated individuals and groups into the territory of Ethiopia to create havoc and instability. It is therefore clear that the joint action taken by the defense forces of the two Governments is a legitimate exercise of the inherent right of self-defense consistent with the United Nations Charter. It is also clear that this legitimate measure cannot be confused with obligations under the arms embargo or questioned in light of the same. The Monitoring Group is going beyond the scope of the arms embargo to accuse Ethiopia of wrong doing.

Moreover the relevant sub-regional and continental organizations that follow developments in Somalia very closely have fully endorsed the defensive measures taken by the two governments. The 8th Ordinary Session of the African Union Assembly of Heads of State and Government has expressed satisfaction over "...the recent positive developments in Somalia which have resulted in Ethiopia's intervention upon the invitation of the legitimate Transitional Federal Government (TFG) of Somalia, and which has created unprecedented opportunity for lasting peace in the country." Similarly,

the 26th Session of the Council of Ministers of the Intergovernmental Authority on Development expressed "...its appreciation to the Ethiopian Government for all the sacrifices it has made to promote the common position of IGAD Member States, which is fully consistent with the commitment of the organization to the success of the TFG and to the interest of the people of the IGAD region to achieve peace and stability and to protect the region from terrorist and extremist forces." One can ignore all this only when one chooses to ignore African multilateral institutions with what all would imply.

The second allegation that is mentioned in your letter that white phosphorus bombs were used in the military action against the core of the terrorists and their hideouts is equally baseless. The Ethiopian Defense Forces do not stockpile, nor use or produce white phosphorus bombs. It does not exist in their arsenal. They never used this weapon and my Government challenges this sheer and baseless allegation, which is made without any proof whatsoever. Ethiopia has a long-standing record of fighting terrorist. Some parties, however, have been bent on assisting the activities these terrorist groups to create havoc in the region. They have gone beyond assisting them in the provision of logistics and in the organization of their operations and have been involved in spreading a smear campaign against Ethiopia. This and similar allegations are only part of the of the smear campaign by parties that have lost in their quest to keep Somalia stateless and remain a fertile ground for international terrorism. The Monitoring Group should be careful in separating facts from fiction and with disinformation that might undermine its credibility. We realize that the previous report of the Group---which in our view has been validated, in a lot of ways, by subsequent developments----has angered some parties. It would be regrettable if the Group were to be forced now to make up for what it did in the last Report, we only hope that our concerns are unfounded.

Please accept, Dear Mr. Schiemy, the assurance of my highest consideration.



H.E. Mr. Dawit Yohannes
Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary
Permanent Representative of Ethiopia
To the United Nations

Mr. Bruno Schiemy
Chairman of the Monitoring
Group on Somalia
Security Council resolution 172 (2006)

Annex VII: Arms purchases and sales at the BAM investigated during the mandate period

Identity of individual conducting transaction at the Irtogte Market	Type and quantity of arms and date of transaction	Role (Supplier/purchaser/seller)
Qanyare Afrah Mohamed Warlord, MP and former Minister in the TFG	92 AK-47, 18 PKM, 22 RPG-2/7, a variety of ammunition 20.12.2006-15.01.2007	Purchased the arms
	55 AK-47, 7 PKM, 17 RPG-2/7 02.2007	Purchased the arms
	135 AK-47, 17 PKM, 25 RPG-2/7 03.2007	Purchased the arms
	48 AK-47, 11 RPG-2/7, a variety of ammunition, magazines and belts 20.03-20.04-2007	Purchased the arms
	320 AK-47, 8 PKM, 24 RPG-2/7, 8 M-79 grenade launchers, 3 DShK, 1 Sekawe, 40 boxes of ammunition for Zu-23, DShK, AK-47 and PKM 20.04-20.05.2007	Purchased the arms
Mohamed Omar Habeeb “Dheere”	80 AK-47, 12 PKM, 19 RPG-2/7, 2 DShK, a variety of anti-	Purchased the arms

<p>Governor of Banadir Region and Mayor of Mogadishu</p>	<p>tank mines, anti-personnel mines and hand grenades 20.11-20.12.2006</p> <p>105 AK-47, 21 PKM, 28 RPG- 2/7, a variety of ammunition 20.12.2006-15.01.2007</p> <p>21 RPG-2/7, 74 mortars, a variety of ammunition 02.2007</p> <p>11 PKM, 9 RPG-2/7, a variety of ammunition 03.2007</p> <p>85 AK-47, 19 RPG-2/7, a variety of ammunition 20.03-20.04.2007</p> <p>2015 AK-47, 35 RPG-2/7, 20 PKM, a variety of ammunition 20.04-20.05.2007</p>	<p>Purchased the arms</p>
--	--	---

Aadan Saransoor	85 AK-47, 9 PKM, 20 RPG-2/7, 2 DShK and a variety of ammunition 20.11-20.12.2006	Purchased the arms
Muse Suudi Yalahow	75 AK-47, a variety of ammunition 02.2007	Purchased the arms
Barre Aden Shire "Hirale" Former minister in the TFG	22 PKM, 40 RPG-2/7, 2 B-10, 4 DShK, 2 dhuunshilke 20.11-20.12.2006	Purchased the arms
BAM traders	2000 AK-47, 5 B-10, 11 DShK 02.2007	Shipment arrived at BAM from Hargeisa (Somaliland)
Shabaab	9 B-10, 5 Waqle, 2 ZU-23 and a variety of mines and hand grenades 20.11-20.12.2006	Purchased the arms
	74 AK-47, 17 PKM, 48 RPG- 2/7, a variety of ammunition 20.03-20.04.2007	Purchased the arms
	420 AK-47, 17 PKM, 48 RPG- 2/7, 27 M-79 grenade launchers, 60 pistols, a variety of mines 20.04-20.05.2007	Purchased the arms
Clans (different)	295 AK-47, 95 PKM, 130 RPG- 2/7, 11 DShK, 5 dhuunshilke, 14 B-10, 5 Waqle, a variety of	Purchased the arms

	<p>mines and ammunition 20.11-20.12.2006</p> <p>187 AK-47, 16 PKM, 48 RPG-2/7, a variety of ammunition and mines, 53 pistols</p> <p>20.12.2006-15.01.2007</p> <p>105 AK-47, 47 PKM, 72 RPG-2/7, 110 hand grenades, a variety of ammunition</p> <p>02.2007</p> <p>375 AK-47, 87 PKM, 47 RPG-2/7, 170 mines and hand grenades, a variety of ammunition especially for AK-47 and RPG-2/7</p> <p>03.2007</p> <p>273 AK-47, 32 PKM, 41 RPG-2/7, a variety of ammunition</p> <p>20.03-20.04.2007</p>	<p>Purchased the arms</p> <p>Purchased the arms</p> <p>Purchased the arms</p> <p>Purchased the arms</p>
<p>Col. Abdi Hassan Awale Qeybdiid Police Chief Banadir region</p>	<p>65 AK-47, 25 PKM, 30 RPG-2/7, 1 dhuunshilke, 3 B-10 and a variety of ammunition</p> <p>20.11-20.12.2006</p> <p>125 AK-47, 15 PKM, 30 RPG-</p>	<p>Purchased the arms</p>

	2/7, a variety of ammunition 20.12.2006-15.01.2007	Purchased the arms
	14 PKM, 5 82mm mortars, a variety of ammunition 02.2007	Purchased the arms
	90 AK-47, 7 PKM, a variety of ammunition, magazines and belts 20.03-20.04.2007	Purchased the arms
	287 AK-47, 22 PKM, 3 B-10, magazines for assault rifles, a variety of ammunition 20.04-20.05.2007	Purchased the arms
Dhagahtuur	11 PKM, 2 B-10, 10 RPG-2/7, a variety of ammunition 20.04-20.05.2007	Purchased the arms
Abdiwaal	198 AK-47, 16 PKM, 2 DShK, 14 RPG-2/7, 1 dhuunshilke, a variety of ammunition 20.04-20.05.2007	Purchased the arms

Dhuunshilke = 1-barrel Zu-23 mounted on a tripod

Sekawe = 1-barrel Zu-23 with a seat for the gunner

Annex VIII: Overview of prices at the Bakaraaha Arms Market

PRICES AT THE BAKARAAHA ARMS MARKET				
Weapon	Before ICU	During ICU	After ICU	May 2007
Zu-23	70.000 USD	10.000 USD	5.000 USD	25.000 USD
DShK	14.000 USD	5.000 USD	3.000 USD	8.000 USD
B-10	7.000 USD	2.000 USD	1.500 USD	6.000 USD
PKM	12.000 USD	6.000 USD	4.000 USD	2.000 USD
AK-47	400 USD	250 USD	200 USD	200 USD
RPG-2	500 USD	300 USD	150 USD	1.500 USD
Ammunition Piece				
Zu-23	7 USD	3 USD	0.50 USD	3.20 USD
DShK	3.5 USD	1 USD	0.50 USD	N/A
B-10	120 USD	30 USD	3 USD	N/A
PKM	5 USD	0.50 USD	0.50 USD	1 USD
AK-47	0.75 USD	0.50 USD	0.35 USD	0.30 USD
RPG-2	150 USD	100 USD	25 USD	120 USD

Annex IX: Countries visited and representatives of Governments, organizations and private entities interviewed

Kenya

Government officials

Kenya Ministry of Defense (Navy)

State representatives

Ambassador of Belgium

Ambassador of The Netherlands

Embassy of Denmark

High Commission of Australia

High Commission of India

International organizations

SRSF Francois Lounseny Fall (UNPOS)

UNDP-Somalia

WFP-Somalia

UN-DSS Somalia

ICAO

IMO

Panel of Experts on the Sudan

Uganda

Government officials

Ministry of Defense

U.S.A.

State Representatives

Permanent Representative of Mozambique to the United Nations

Permanent Representative of Belarus to the United Nations

Permanent Mission of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations

Permanent Mission of the United States of America to the United Nations

Permanent Mission of France to the United Nations

Permanent Mission of Ghana to the United Nations